مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والسبعون

الجلسة **٩١٧٤**

الجمعة، ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة نغيما ندونغ	(غابون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة خلوبونين
	ألبانيا	السيدة بريزريني
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة المطروشي
	أيرلندا	السيد أوكونيل
	البرازيل	السيد جارديم أوليفيرا
	الصين	السيد تيان بنغسو
	غانا	السيد نسواه
	فرنسا	السيدة مورغاد
	كينيا	السيدة نياكو
	المكسيك	السيدة روبليدو لوبيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة كامارا
	النرويج	السيدة هال
	الهند	السيد سيتيا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كريس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

22-66240 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على فترة زمنية لا تزيد عن أربع دقائق لتمكين مجلس الأمن من الاضطلاع بعمله بأسرع ما يمكن. وبعد انقضاء أربع دقائق، ستنبه الأضواء الوامضة على أطواق الميكروفون جميع المتكلمين إلى إنهاء بياناتهم.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد جليل إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

لقد تدهورت الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. تبين تقارير الأمم المتحدة أن عام ٢٠٢٢ كان العام الأكثر دموية بالنسبة للشعب الفلسطيني منذ عام ٢٠٠٦. وما فتئ النظام الإسرائيلي مستمرا في ممارساته القمعية والتوسعية والفصل العنصري، فضلا عن الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان للفلسطينيين بقتل الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، وسرقة وهدم ممتلكات أبناء الشعب الفلسطيني وإجلائهم قسرا من منازلهم. واليوم، أصبحت غزة أكبر سجن في العالم ويتم إسكات صوت شعب غزة المضطهد. يواجه المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال، حرمانا شديدا وانتهاكات لحقوقهم الأساسية. تلك جريمة ضد الإنسانية، وانتهاك لجميع القوانين والأعراف الدولية، وتهديد خطير للسلم والأمن الدوليين.

إن هذه الجرائم الوحشية والفظائع ظلت طوال ٧٤ عاما، تُرتكب ضد الشعب الفلسطيني، ولم ينته الاحتلال ولم يواجه المحتل ونظام الفصل العنصري أي عواقب. واليوم، يحتاج الشعب الفلسطيني إلى الدعم الفعّال والعمل الحاسم من مجلس الأمن لوقف المعتدي وإنهاء الاحتلال، وليس إلى تعاطف المجلس. إن النظام الإسرائيلي يتجاهل وينتهك بصفاقة جميع قرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الأمن.

وبسبب صمت مجلس الأمن، ظلت جميع قرارات الأمم المتحدة في العقود العديدة الماضية حبرا على ورق فقط، بينما ما زلنا نشهد المزيد من الفظائع التي يرتكبها ذلك النظام البغيض ضد الفلسطينيين. ويدرك ذلك النظام تماما أنه بسبب الدعم المستمر والتفويض المطلق من جانب أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، لن يخضعه المجتمع الدولي إلى المساءلة. ويجب على أعضاء مجلس الأمن أن ينظروا فيما إذا تم تنفيذ أي قرارات للأمم المتحدة، ولا سيما تلك التي تحث على إنهاء الاحتلال أو التوسعات الاستيطانية أو الحصار المفروض على غزة.

نعتقد أنه لا يمكن حل الصراع في فلسطين إلا إذا انتهى الاحتلال وتم الاعتراف اعترافا كاملا بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير واستعادة ذلك الحق وحمايته، مما يؤدي إلى استعادة كامل السيادة الفلسطينية على كل فلسطين. بيد أن ذلك لن يتحقق ما دام تقاعس مجلس الأمن عن العمل خيارا. إن الموقف الحالي للمجلس لم يؤد إلا إلى تقوية وتشجيع النظام الإسرائيلي على إدامة احتلاله وفظائعه ضد شعب فلسطين المضطهد.

تعتبر جمهورية إيران الإسلامية أن من واجبها تأييد حق فلسطين المشروع في مقاومة قمع وعدوان نظام الفصل العنصري، تماشيا مع حق تقرير المصير، وستكون هذه هي سياستنا المبدئية إلى أن ينتهي الاحتلال.

وحاول ممثل النظام الإسرائيلي إساءة استخدام القاعة مرة أخرى، ولجأ إلى التلفيقات والأكاذيب وساق مزاعم متكررة باتهام إيران بأعمال عدائية وأنشطة خبيثة قام بها النظام الإرهابي، وما زال مستمرا فيها ضد بلدان المنطقة وخارجها. وترفض إيران رفضا قاطعا كل تلك المزاعم التي لا أساس لها من الصحة. وواضح أن الغرض من تلك الاتهامات غير المؤسسة هو صرف الانتباه عن بند جدول أعمال الجلسة، الذي يركز على الفظائع التي يرتكبها نظام الفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني، فضلا عن انتهاكاته المنهجية والمتعمدة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

في جلسة اليوم، ذهب ممثل ذلك النظام المارق إلى أبعد من ذلك، بتهديده بشكل صارخ عضوا في الأمم المتحدة باستخدام القوة في

القاعة في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. فيجب على مجلس الأمن أن يدين بشدة هذه البيانات المتهورة والعدائية، التي يمكن أن تشكل تهديدا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

كما نرفض رفضا تاما الادعاءات التي لا مبرر لها ولا أساس لها من الصحة التي وجهها ممثل ألبانيا، الذي انحرف عن موضوع جدول أعمال المجلس، ضد بلدي. فقد رفضت إيران بالفعل تلك التأكيدات التي لا أساس لها من الصحة وفصلت موقفها في رسائلها إلى مجلس الأمن بتاريخ ١٠ أيلول/سبتمبر (S/2022/685) و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر (S/2022/776) و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ (S/2022/794).

إننا نعتقد أن عضوية مجلس الأمن تنطوي على قدر أكبر من المسؤولية والمزيد من المهنية، بالنظر إلى الدور الفريد لمجلس الأمن وولايته في صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وأشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

ما زال يساورنا القلق إزاء عدم إحراز تقدم نحو حل للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. ومما يبعث على الإحباط بنفس القدر عدم اهتمام المجتمع الدولي بإيجاد حل عادل ودائم وشامل لأطول صراع قائم في جدول أعمال الأمم المتحدة. فلا تزال الإجراءات الانفرادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تقوض احتمالات التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين؛ كما إنها تضعف السلطة الفلسطينية. والحالة في الضفة الغربية والقدس الشرقية هشة. والتوتر المستمر، الذي تصاعد بسبب الغارات الأخيرة، والحصار العسكري يدعوان إلى القلق الشديد. واستمرار الانتهاكات ضد قدسية ووضع القدس الشرقية والمسجد الأقصى أمر غير مقبول. وقد أدت تلك الانتهاكات إلى مزيد من التصعيد. والغارات الأخيرة التي شنتها الجماعات الإسرائيلية المتطرفة على المسجد الأقصى تحت حماية قوات الأمن الإسرائيلية أمر غير مقبول.

فالإجراءات والاستفزازات الانفرادية تؤدي إلى مزيد من العنف في المنطقة. إننا ندعو إلى ضبط النفس والحس السليم من أجل استعادة الهدوء. وتذكرنا تلك الأحداث مرة أخرى بأهمية معالجة الأسباب الجذرية لهذه المشكلة. ومن الضروري العودة إلى طريق المفاوضات لإحراز تقدم نحو السلام والأمن الدائمين.

ونحث جميع الجماعات الفلسطينية على مواصلة العمل من أجل الوحدة والمصالحة. ونرحب بالنتيجة الإيجابية لمؤتمر المصالحة الوطنية بين الفصائل الفلسطينية، الذي عقد في وقت سابق من هذا الشهر تحت رعاية الجزائر. ويشكل الإعلان الذي اعتمد في المؤتمر أساسا جيدا لتوحيد الفصائل الفلسطينية. ونأمل أن تنفذ الخطوات الواردة في الإعلان، ولا سيما إجراء الانتخابات.

إن تقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي. وتضطلع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بدور حيوي في ذلك الصدد بالنيابة عنا جميعا. ونؤيد بقوة تجديد الجمعية العامة لولاية الوكالة في الأسابيع المقبلة. غير أن تمديد الولاية وحده ليس كافيا. وكذلك يكتسي ضمان الاستقرار المالي للوكالة أهمية بالغة لاستمرار خدماتها التي توفر شريان حياة لملايين اللاجئين الفلسطينيين. إننا نحث الجميع بقوة على تقديم دعم مالي للأونروا.

وقد أسهمت تركيا من جانبها بمبلغ ١٠ ملايين دولار للوكالة هذا العام وتواصل تقديم إسهامات عينية. ونؤيد كذلك دعوة الأمين العام إلى زيادة الاشتراكات المقررة للأونروا من الميزانية العامة للأمم المتحدة. ونحن مستعدون أيضا لدعم إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين في طلبهم العادل للحصول على العضوية الكاملة في المنظمة.

وستواصل تركيا دعم جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل شامل ودائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد القادري (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): إنه لمن دواعي سروري الحقيقي أن أراكم، سيدتي الرئيسة، وجمهورية غابون تترأسون

أعمال مجلس الأمن. وإذ نقترب من نهاية فترة رئاستكم، أود أن أشكركم وأهنئكم بحرارة على رئاستكم الناجحة للغاية. فرئاستكم مصدر اعتزاز لقارتنا الأفريقية.

(تكلم بالعربية)

السيدة الرئيسة، أود أن أتوجه بالشكر للسيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته القيمة.

تدعم المملكة المغربية، التي يرأس عائلها جلالة الملك محمد السادس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، القضية الفلسطينية وتتشبث بخيار السلام العادل والمنصف المبني على الشرعية الدولية والمستند إلى حل الدولتين الذي توافق عليه المجتمع الدولي، حيث أنه لا بديل عن الحل السياسي المفضي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، ضمن حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في جو من الأمن والاستقرار والطمأنينة والسلام.

وما فتئ صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيسا للجنة القدس، يحرص على بذل قصارى الجهود السياسية والدبلوماسية والميدانية من أجل الحفاظ على الوضع المتميز لهذه المدينة المقدسة. وفي هذا الإطار، أكد جلالة الملك في نداء القدس الذي وقعه جلالته بمعية قداسة البابا فرنسيس، بمناسبة زيارة قداسته إلى المملكة المغربية بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٩، على ضرورة المحافظة على المدينة المقدسة كتراث مشترك للإنسانية وعلى وضعها القانوني والتاريخي والديموغرافي وعلى انفتاحها على أتباع الديانات التوحيدية الثلاث. وفي إطار التزام المغرب الدائم بتحسين الوضع المعيشي للفلسطينيين، قاد جلالة الملك محمد السادس وساطة تُوِّجت بالاتفاق على فتح دائم لجسر اللنبي (الملك حسين) الذي يربط الضفة الغربية بالأردن، ما سينعكس إيجابا على الحياة اليومية للفلسطينيين ويسهل عملية تنقل الأشخاص والسلع.

كما إن لجنة القدس الشريف تواصل تأدية رسالتها في حماية القدس ودعم صمود أهلها بإشراف مباشر لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، والتي يتحمل المغرب حوالي ٨٦ في المائة من ميزانيتها السنوية، وتزاوج بين المساعي السياسية التي يقوم بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس والعمل الميداني الذي تقوم به وكالة بيت مال القدس الشريف. وقد عملت هذه الوكالة منذ إنشائها سنة ١٩٩٥ على حماية الحقوق العربية والإسلامية في المدينة المقدسة، من خلال دعم وتمويل عدة مشاريع حيوية في الميادين الاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية والمعمارية، وكان لها أثر مباشر وملموس على حياة السكان المقدسيين.

وقد اعتمدت وكالة بيت مال القدس الشريف مؤخرا منحة مالية لتغطية أقساط الرسوم الدراسية لـ ١٠٠ طالب من الطلاب المقدسيين المنتظمين في الدراسة بجامعة القدس المفتوحة. وتندرج هذه المنحة في إطار اتفاقية الشراكة والتعاون التي وقعتها الوكالة في الرباط في حزيران/يونيه الماضي مع الجهات الفلسطينية المعنية. كما تشمل الاتفاقية تنظيم معارض موضوعاتية وفعاليات إحياء ليلة رأس السنة الميلادية لفائدة الهيئة الإسلامية – المسيحية لنصرة القدس والمقدسات. كما تجدد المملكة المغربية تأكيد دعمها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

إن المملكة المغربية تظل على قناعة بمركزية القضية الفلسطينية، لكونها قضية جوهرية في الشرق الأوسط كما تظل في سلم أولويات المجتمع الدولي، وهو موقف تحرص المملكة على التأكيد عليه في كل مناسبة، إيمانا منها بأن استقرار المنطقة والازدهار فيها يرتبطان ارتباطا وثيقا بإيجاد حل عادل ومستدام لهذه القضية في إطار القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد جدد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في رسالة التضامن التي وجهها جلالته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، "الدعوة إلى إطلاق جهد دبلوماسي مكثف وفاعل لإعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات بأفق التوصل إلى تسوية القضية الفلسطينية في إطار حل الدولتين وبناء مستقبل واعد للأجيال الفلسطينية والإسرائيلية".

وختاما، تجدد المملكة المغربية تضامنها الكامل مع اليمن الشقيق وحكومته الشرعية وتدين بشدة الهجوم الذي نفذته ميليشيا الحوثي الإرهابية يوم الجمعة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر الجاري على سفينة كانت تستعد للرسو في ميناء الضبة النفطي في محافظة حضرموت اليمنية. كما ستواصل المملكة المغربية دعمها ووقوفها الدائم وغير المشروط إلى جانب المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وكل دول الخليج العربي الشقيقة ضد أي اعتداءات أو هجمات إرهابية تطالها من جانب جماعة الحوثيين ومن يقف وراءها.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (*تكلم بالإنكليزية*): أتشرف بأن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

ويحظى هذا البيان بتأييد البلدين المرشحين للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، الجبل الأسود وألبانيا، فضلا عن البوسنة والهرسك.

يشدد الاتحاد الأوروبي أولا على الدور الهام الذي يضطلع به منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ويؤيده بقوة ويؤيد ولايته. ونحن ممتنون للسيد فينسلاند على جهوده الدؤوبة خلال العام الماضي.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالالتزام الذي أعربت عنه مؤخرا كل من إسرائيل وفلسطين بحل الدولتين. ويدعو الطرفين الآن إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو استعادة أفق سياسي وإعادة إطلاق عملية السلام في أقرب وقت ممكن. وما زلنا على استعداد لتقديم دعمنا لتحقيق تلك الغاية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بالتوصل إلى حل عادل وشامل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين، الذي تعيش بموجبه دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتصلة جغرافيا وذات السيادة التي تتوفر لها مقومات البقاء جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل، على أن تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين في المستقبل. وعلاوة على ذلك، سيسعى الاتحاد الأوروبي إلى تشجيع وتعزيز العلاقات الدبلوماسية التي أقيمت مؤخرا بين إسرائيل وعدد من البلدان العربية بغية زيادة احتمالات التوصل إلى تسوية شاملة في عملية السلام في الشرق الأوسط.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق إزاء تدهور الوضع على أرض الواقع وزيادة العنف في الضفة الغربية المحتلة، مما يؤجج التوترات والعداء ويدعو إلى بذل جهود لوقف التصعيد. ويساور الاتحاد الأوروبي القلق إزاء العدد المتزايد من الضحايا المدنيين، بمن فيهم الأطفال، نتيجة لأعمال من بينها أعمال قامت بها جملة أطراف، من بينها قوات الأمن الإسرائيلية. ونُذكر بأن استخدام القوة يجب أن يكون متناسبا ومتمشيا مع القانون الدولي، وألا يطبق إلا كملاذ أخير، عندما يكون أمرا لا مفر منه من أجل حماية الأرواح. ونكرر دعوتنا إلى إجراء تحقيق شامل في وفاة الصحفية شيرين أبو عاقلة، التي قُتلت أثناء تغطيتها لعملية أمنية إسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة. ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة الهجمات الإرهابية الأخيرة في إسرائيل، فضلا عن جميع أشكال الإرهاب، ويظل ملتزما بمنع الإرهاب والتطرف العنيف ومكافحتهما.

وبعد أن استمعت إلى المنسق الخاص في وقت سابق اليوم S، أود أن أضيف نداء إلى الطرفين لإنهاء حلقة العنف المفرغة هذه، التي سيخسر فيها الجميع. وهذه ليست مسألة أمن فحسب، بل تحتاج إلى معالجة من خلال القيادة السياسية والمشاركة.

يكرر الاتحاد الأوروبي معارضته القوية لسياسة إسرائيل وأنشطتها الاستيطانية، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وفي محيطها، وخاصة في المناطق الحساسة مثل المنطقة E1. وعمليات الإخلاء والنقل القسري، بما في ذلك في مسافر يطا، وعمليات الهدم، بما في ذلك هدم مشاريع ممولة من الاتحاد الأوروبي، ومصادرة المنازل، لا تؤدي إلا إلى تصعيد البيئة المتوترة بالفعل وتهدد إمكانية تحقيق حل الدولتين. فالمستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. ولن يعترف الاتحاد الأوروبي بالتغييرات في خطوط عام ١٩٦٧، ما لم يتفق عليها الطرفان. وندعو إسرائيل إلى وقف التوسع الاستيطاني

المستمر، الذي بلغ مستويات قياسية في السنوات الماضية، وعمليات الإخلاء والهدم والنقل القسري. وندعو إسرائيل إلى السماح بتحسين ملموس لحرية التنقل والوصول للفلسطينيين، وإلى التمكين من التعجيل بأعمال البناء الفلسطينية، فضلا عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة جيم، وعكس اتجاه تدهور الظروف المعيشية للفلسطينيين في المنطقة جيم. كما يدين الاتحاد الأوروبي بشدة عنف المستوطنين ويدعو تحقيق إلى المساءلة.

ويُذكر الاتحاد الأوروبي بالأهمية البالغة للأماكن المقدسة ويدعو إلى احترام الوضع الراهن القائم منذ عام ١٩٦٧ فيما يتعلق بجبل الهيكل/الحرم الشريف، بما يتماشى مع التفاهمات السابقة ويحترم الدور الخاص الذي يضطلع به الأردن في هذا الصدد. وإذ يشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة احترام الوضع الراهن أيضا بالنسبة للأماكن المقدسة المسيحية، التي تتعرض لضغوط متزايدة، فإنه يكرر التأكيد على أهمية الحفاظ على التعايش السلمي بين الديانات التوحيدية الثلاث. وسيرصد الاتحاد الأوروبي عن كثب التطورات في الميدان وآثارها، وسيظل على أهبة الاستعداد لمواصلة الإسهام في حماية حل الدولتين وإمكانية تحقيقه.

ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة الإطلاق العشوائي للصواريخ من جانب حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين وغيرهما من الجماعات الإرهابية على إسرائيل. ويأسف الاتحاد الأوروبي للخسائر في أرواح المدنيين خلال تصاعد العنف في غزة ومحيطها في آب/أغسطس. وندعو جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات عاجلة لإحداث تغيير جوهري في الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في قطاع غزة، بما في ذلك إنهاء إغلاق المعابر وفتحها بالكامل، مع معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعوة السلطة الفلسطينية إلى إجراء انتخابات وطنية حرة وشفافة وشاملة للجميع دون مزيد من التأخير. ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الفصائل الفلسطينية على المشاركة بحسن نية في عملية المصالحة والالتزام بالاتفاقات السابقة ونبذ العنف والإرهاب والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود والالتزام بالمبادئ الديمقراطية، بما في ذلك سيادة القانون. إن وجود مؤسسات فلسطينية ديمقراطية تقوم على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية للشعب الفلسطيني ولحل الدولتين في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، يشجع الاتحاد الأوروبي عملية المصالحة الفلسطينية الداخلية والخطوات الأخيرة نحو تحقيق تلك الغاية التي اتُخذت في الجزائر العاصمة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر.

ويجب أن تسمح جميع الأطراف للمجتمع المدني الفلسطيني بالاضطلاع بمهمته الهامة بحرية، في حين يجب دعم حرية التعبير. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة محاسبة المسؤولين عن وفاة نزار بنات. كما نفخر بما نقدمه من دعم مستمر للمجتمع المدني، الذي يسهم في جهود السلام وبناء الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وندعو إسرائيل إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يمنع تلك المنظمات من مواصلة عملها الحاسم في مجال حقوق الإنسان والعمل الإنساني والإنمائي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وينبغي ألا تُستخدم تشريعات مكافحة الإرهاب لتقويض المجتمع المدني والعمل القيّم الذي يضطلع به وإسهامه في السعي إلى تحقيق المساءلة.

ونرحب بالتدابير الرامية إلى تحسين سبل عيش الفلسطينيين وندعو إلى تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في نيويورك في أيلول/سبتمبر.

وإلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ومنصف ومتفق عليه وواقعي لقضية اللاجئين وفقا للقانون الدولي، تظل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ذات أهمية بالغة لتوفير الحماية الضرورية والخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين ودعم السلام والاستقرار في المنطقة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم الأونروا في جميع مناطق عملها، بما في ذلك القدس الشرقية.

اسمحوا لي أن أنتقل بإيجاز إلى الحالة في سورية. من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي السعي إلى إيجاد حل سياسي مستدام

وشامل في سورية. ولا يزال الحل الدائم للنزاع يتطلّب انتقالاً سياسياً حقيقياً وشاملاً للجميع بمشاركة كاملة ومتساوية ومجدية للمرأة تمشياً مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق). ولا يزال الاتحاد الأوروبي ثابتا في التزامه بذلك الهدف ويؤيد تأييدا تاما الجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص للأمم المتحدة بيدرسن للمضي قدما في جميع جوانب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما في ذلك نهجه القائم على مبدأ خطوات مقابل أخرى، في تعزيز العملية السياسية واستئناف عمل اللجنة الدستورية.

ونشدد على أنه لن يكون من الممكن التطبيع أو رفع الجزاءات أو إعادة الإعمار إلى أن ينخرط النظام السوري في عملية انتقال سياسي ذات مصداقية ومستدامة وشاملة للجميع، في إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويجب على النظام السوري أيضا أن يتعاون تعاونا كاملا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وما تجريه من تحقيقات بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع، بما في ذلك الهجوم في دوما. وسيواصل الاتحاد الأوروبي، بوصفه عضوا في الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، العمل من أجل كفالة المساءلة الكاملة في ذلك الصدد.

ويجب محاسبة جميع الأطراف المسؤولة عن خروقات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات قانون حقوق الإنسان. إن المساءلة وتحقيق العدالة للضحايا أمران ضروريان لتحقيق الاستقرار والسلام في سورية. ونكرر دعوتنا إلى إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي غياب العدالة الدولية، فإن محاكمة مرتكبي جرائم الحرب وغيرها من الجرائم الخطيرة في إطار الولايات القضائية الوطنية، حيثما أمكن، وهو ما يحدث الآن في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تمثل إسهاما بالغ الأهمية في ضمان العدالة، وكذلك المبادرة الهولندية الكندية لمحاسبة سورية على انتهاكها اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وسنواصل دعم الجهود الرامية إلى جمع الأدلة بغية اتخاذ إجراءات قانونية في المستقبل، بما في ذلك جهود الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، وعمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية.

وقد أصدر الأمين العام مؤخرا تقريرا بعنوان "المفقودون في الجمهورية العربية السورية" (A/76/890)، عن كيفية تعزيز الجهود الرامية إلى توضيح مصير المفقودين في سورية وتحديد هوية الرفات البشرية وتوفير آلية لدعم أسر المفقودين. ونرحب بالتقرير ونتائجه، ونحن ملتزمون التزاما كاملا بالكشف عن مصير المفقودين وسننظر بإيجابية في المقترحات المتعلقة بدعم إنشاء آلية جديدة.

لا بد من حماية المدنيين في جميع الأوقات. ويؤيد الاتحاد الأوروبي النداءات التي أطلقها مجلس الأمن من أجل تنفيذ وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد. ونُذكر بأنه يجب معالجة الأسباب الكامنة وراء أزمة اللاجئين والنازحين بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويواصل الاتحاد الأوروبي التحذير من أي عمليات نزوح أخرى في أي جزء من سورية، وكذلك من الاستغلال المحتمل لعمليات التهجير هذه لغرض تغيير التركيبة الاجتماعية والديموغرافية. ولا يزال اللاجئون السوريون في البلدان المجاورة غير قادرين على العودة إلى ديارهم لأن شروط العودة الآمنة والكريمة والطوعية، بما يتماشى مع المعايير التي حددتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ووفقا للقانون الدولي، لم يتم الوفاء بها بعد. وتقع على عاتق النظام السوري مسؤولية إزالة تلك العقبات. ولن نكون في وضع يسمح له بدعم عمليات العودة إلا بعد استيفاء هذه الشروط.

نُثني على البلدان المجاورة لسورية لاستضافتها عدداً كبيراً من اللاجئين السوريين لأكثر من عقد وندعو جميع القادة إلى تجنب الخطاب المثير للانقسام. الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه هم أكبر مانح حيث قدموا ٢٥ بليون يورو لتلبية الاحتياجات الناشئة عن الأزمة السورية على مدى العقد الماضي، بما في ذلك أكثر من ٤,٨ بلايين يورو في مؤتمر بروكسل السادس، مع أكثر من ٣,١ بلايين

يورو من المفوضية الأوروبية و ١,٧ بليون يورو من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك، ما زالت الاحتياجات الإنسانية في سورية في ازدياد. إذ يعيش ٩٠ في المائة من السكان تحت خط الفقر و ٥٥ في المائة منهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وهناك ما يقدّر بنحو ١٤,٦ مليون شخص محتاجين داخل سورية، بزيادة ١,٢ مليون شخص عن عام ٢٠٢١. وسيواصل الاتحاد الأوروبي إبداء التضامن مع الشعب السوري، ويدعو المجتمع الدولي، ولا سيما المانحين الإقليميين، إلى زيادة التزاماته.

تكتسي مشاريع الإنعاش المبكر أهمية بالنسبة لكرامة الشعب السوري ولمستقبله. والمشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي مخصصة ومصممة لأولئك الذين هم في حاجة حقيقية. ولن يمول الاتحاد الأوروبي جهود الإنعاش المبكر التي يمكن أن تدعم تغيير التركيبة الاجتماعية والديموغرافية.

يجب معالجة مخاوف تركيا الأمنية الآتية من شمال سورية من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، لا بالعمل العسكري، ومع الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني.

إن التأكيد على تمديد التفويض للأمم المتحدة باستخدام نقطة عبور باب الهوى لإيصال المساعدات الإنسانية هو واجب إنساني. واستمرارها في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ أمر ضروري للحفاظ على عمل شريان الحياة الإنساني الحاسم للأشخاص في شمال غرب سورية الذين يعتمدون على تلك المساعدات. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما استمرار تلك الآلية الأساسية ويحث أعضاء المجلس على الوفاء بالتزامهم بتجديد القرار لفترة أطول لضمان استمرار المساعدة عبر الحدود خلال فصل الشتاء وما بعده.

يظلّ الاتحاد الأوروبي ملتزماً بوحدة الدولة السورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية ويدعو مرة أخرى جميع أطراف النزاع، وخاصة النظام السوري، إلى التوصل إلى حل سياسي مستدام وموثوق وشامل للجميع يستند إلى التنفيذ الكامل والشامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) باعتباره السبيل الوحيد إلى السلام المستدام في سورية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد بن لاغا (تونس) (*تكلم بالفرنسية*): يسعدني أن أراكم، سيدتي الرئيسة، تترأسون مجلس الأمن إلى جانب فريقكم من النساء. وأغتنم هذه الفرصة لأهنئكم وأهنئ غابون على توليكم رئاسة مجلس الأمن بنجاح. وأتمنى لكم مزيدا من النجاح خلال الفترة المتبقية من فترة ولايتكم.

(تكلم بالعربية)

في البداية، أتقدم بالشكر لمنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته هذا الصباح، التي نقلت إلينا صورة مفزعة حول التصعيد الخطير الذي يشهده الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة وما خلفه من خسائر بشرية وإصابات في صفوف المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، جعلت من سنة ٢٠٢٢ الأكثر دموية منذ سنة ٢٠٠٥. نحن نشاركه الانشغال العميق والخوف من أن يخرج هذا التصعيد عن السيطرة ويدخل المنطقة من جديد في دوامة العنف والدمار، ونأمل أن يتحرك مجلس الأمن قبل وقوع ذلك. كما نثني على الجهود التي يبذلها السيد تور فينسلاند من أجل وقف التصعيد وتعزيز فرص السلام في الشرق الأوسط، ونؤكد أن هذه الجهود بحاجة إلى دعم ومساندة من قبل المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن.

تجدد تونس إدانتها للممارسات العدوانية الإسرائيلية الممنهجة ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتندد بالانتهاكات اليومية لحقوق الفلسطينيين وبمشاريع الاستيطان وسياسات التهجير القسري وهدم البيوت. وتؤكد على ضرورة التحرك الدولي العاجل لتوفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين ووضع حد للعنف وإفلات المستوطنين المتطرفين من العقاب، والاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الاحتلال، بما في ذلك ضد النساء والأطفال.

في هذا الإطار، ندعو مجلس الأمن إلى تحمل مسؤوليته إزاء هذه الانتهاكات الخطيرة، خاصة من خلال متابعة تنفيذ قراراته ذات الصلة وآخرها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وضمان مسألة القوة القائمة بالاحتلال عن خروقاتها. إن إمعان سلطة الاحتلال في خرق هذه القرارات يضع مصداقية المجلس على المحك. كما ندعو المجتمع الدولي والأطراف الفاعلة إلى إلزام القوة القائمة بالاحتلال باحترام القانون الدولي ووضع حد لممارساتها القمعية وسياساتها التمييزية والعنصرية ضد الشعب الفلسطيني. ونجدد التأكيد على ضرورة وقف المخططات الاستيطانية التوسعية للاحتلال وعمليات التهجير القسري للفلسطينيين ومصادرة بيوتهم وأراضيهم ومحاولات تغيير الوضع التاريخي والديموغرافي والقانوني للقدس ورفع الحصار المفروض على قطاع غزة.

تهيب تونس مجددا بالمجموعة الدولية لتحمل مسؤوليتها القانونية والأخلاقية أيضا إزاء الشعب الفلسطيني، من منطلق التعامل مع جميع القضايا ذات الصلة بالعدوان وحقوق الشعوب بنفس المقاييس والمعايير. ومن منطلق الدفاع عن مبادئ ومقاصد الميثاق، ميثاق الأمم المتحدة، دون انتقائيا.

في هذا السياق، يؤكد بلدي على أهمية دعم المجتمع الدولي لطلب فلسطين العضوية الكاملة لمنظمة الأمم المتحدة. إن الجمود السياسي واستمرار الوضع على ما هو عليه في الأراضي المحتلة وارتهان التعاطي الدولي مع القضية الفلسطينية بحلقات العنف دون التركيز على معالجة السبب الرئيسي لهذا الوضع ألا وهو الاحتلال ينذر للأسف بمزيد من الانتهاكات والعنف والتصعيد.

من هذا المنطلق، يؤكد بلدي على أن تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يمر لزاما عبر التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للنزاع العربي الإسرائيلي وفقا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وأن محاولة فرض سياسة الأمر الواقع لن تغير شيئا في هذه في هذه الحقيقة، ولن تغير الحقائق التاريخية والقانونية أو تكسر إرادة الشعوب لاسترداد حقوقها المشروعة التي لا تسقط بالتقادم.

نتطلع إلى تجديد ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بما يمكنها من مواصلة الاضطلاع بدورها من أجل تخفيف معاناة أكثر من ٥,٥ ملايين لاجئ فلسطيني إلى حين التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية اللاجئين. كما نؤكد على أهمية التوصل في معالجة شاملة للعجز المزمن في ميزانيتها واستنباط حلول طويلة المدى لضمان استدامة التمويلات بما يضمن عدم تعطيل الخدمات الحيوية التي تقدمها.

وفيما يتعلق بالشأن الداخلي في فلسطين، يعرب بلدي عن ترحيبه بتوقيع الأشقاء الفلسطينيين إعلان الجزائر لمنبثق عن مؤتمر لم الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتثمن جهود الجزائر الشقيقة في هذا المجال.

في الختام، تجدد تونس التأكيد على الدعم الثابت للقضية الفلسطينية العادلة ووقوفها الدائم إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في دفاعه عن حقوقه المشروعة وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على حدود سنة ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد إسبينوسا كانيساريس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): في هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، سأشير حصرا إلى قضية فلسطين.

نشكر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته. ونأسف لتدهور الحالة ونعرب عن قلقنا إزاء أعمال العنف المبلغ عنها.

تؤكد إكوادور من جديد تضامنها مع فلسطين، وتكرر تأكيد التزامها بتخفيف حدة الحالة الصعبة التي يواجهها شعبها، والتي لن تعالج إلا من خلال حل سياسي وسلمي ونهائي وعادل للطرفين، على أساس وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، داخل الحدود المعترف بها لعام ١٩٦٧.

ومن الضروري أن تتوقف جميع أعمال العنف ضد السكان المدنيين – بما في ذلك أعمال الإرهاب والاستفزاز والتدمير – وأن تحترم حياة الأشخاص وسلامتهم، وفقا للالتزامات الناشئة عن القانون الدولي الإنساني.

وتدعو إكوادور إلى وضع حد لدوامة العنف، وتؤكد اقتناعها بأن للطرفين الحق في العيش في سلام وبكرامة. إن العداء بين الطرفين، الذي أدى إلى الدمار والموت، أمر غير مقبول، لا سيما وأن الدولتين ملزمتان بالامتثال لقواعد القانون الدولي.

وإذ نكرر التأكيد على صحة جميع قرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى بذل جهود جماعية لبدء مفاوضات ذات مصداقية وتكثيف الجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. ونعرب عن قلقنا العميق إزاء استمرار الأنشطة الاستيطانية، التي تؤثر على إمكانية التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين وتجعل استئناف المفاوضات أكثر صعوبة.

أخيرا، نكرر النداء الذي وجهه المجلس في القرار الذي استدعينا من أجله هنا اليوم إلى الطرفين للتحلي بالهدوء وضبط النفس، فضلا عن الإرادة السياسية، والعمل وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد رزالي (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وتود ماليزيا أيضا أن تشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته الإعلامية.

تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به ممثل باكستان باسم منظمة التعاون الإسلامي (انظر S/PV.9174).

لقد كانت هذه واحدة من أفظع السنوات بالنسبة للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في الأسابيع الأخيرة. واليوم، استمعنا إلى مزيد من التقارير عن القتل بلا رحمة لأرواح الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، وعمليات الإخلاء القسري، وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي. وهذا أمر مروع تماما، والرسالة واضحة. فلا تزال الحالة على أرض الواقع تزداد سوءا، دون أن يلوح في الأفق حل دائم.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يظل صامتا أو متقاعسا. ويجب أن يتحمل مسؤوليته وأن يكفل الحماية للشعب الفلسطيني، وأن يحاسب الجناة. إن استمرار إفلات إسرائيل من العقاب، بما في ذلك إفلات مستوطنيها غير الشرعيين، أمر لا يمكن الدفاع عنه ويقوض الخطوات الكبيرة التي قطعتها الجهود الدولية السابقة لضمان المساءلة ضد جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

إن استمرار السلطة القائمة بالاحتلال في التقصير في الوفاء بالتزامها لا يسيء إلى المجلس ولا يحترمه فحسب، بل إنه يزيد من تقويض الأفق السياسي. ويعكس موقفها المستعصي أيضا عدم الرغبة في العمل من أجل التوصل إلى حل عادل للسلام الدائم في المنطقة. وتدعو ماليزيا مجلس الأمن إلى حث إسرائيل على إنهاء احتلالها الاستعماري الاستيطاني غير القانوني ونظام الفصل العنصري، وفقا للقانون الدولي وقرارات المجلس ذات الصلة، بما في ذلك القرارين ٩٠٤ (١٩٩٤) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وماليزيا ملتزمة التزاما كاملا بمحنة الشعب الفلسطيني وستواصل العمل من أجل إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الطريق إلى الخروج من هذا النزاع الذي لا نهاية له هو تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين.

وتدعم ماليزيا أيضا عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في تقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك من خلال التمويل الذي يمكن التنبؤ به. وما زلنا ملتزمين بتوفير الوسائل اللازمة لتأمين سلامة الشعب الفلسطيني وحمايته ورفاهه.

لقد حان الوقت لكي يعترف المجتمع الدولي بدولة فلسطين، مع منحها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. لقد استمرت المعاملة غير العادلة والظلم لفترة طال أمدها كثيرا. ٧٤ عاما من المعاناة يجب أن تنتهي. والشعب الفلسطيني يستحق أن يعيش بحرية في سلام وكرامة كعضو شرعي في مجتمع الأمم هذا.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): لا تزال التطورات التي شهدتها الأشهر القليلة الماضية تحطم أملنا في التوصل إلى حل شامل في المستقبل. وشأننا شأن الدول الأعضاء الأخرى، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة، مع ما يترتب على ذلك من خسائر فادحة في صفوف المدنيين. وتذكرنا دورة التوترات الخطيرة في آب/أغسطس بالمواجهة في غزة في العام الماضي. ونرحب بوقف إطلاق النار الذي ساعد على تجنب نشوب حرب شاملة.

ومع ذلك، فإن الجولة الأخيرة من التوترات في غزة والاشتباكات التي لا نهاية لها في الضفة الغربية، وآخرها قبل بضعة أيام فحسب، إنما تسلط الضوء على تقلب الوضع الذي طال أمده. وبدون حل شامل وعادل وطويل الأمد، فإنها ستكون مسألة وقت فقط حتى تندلع الدورة التالية من العنف.

وللحيلولة دون حدوث مثل هذا السيناريو المقلق، ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تعمل من أجل إجراء مفاوضات وإحياء عملية السلام التي طال انتظارها. وما زلنا نعتقد أنه لا بديل عن حل الدولتين تاذي يشمل إقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، والتعايش السلمي إلى جانب دولة إسرائيل، بحدود آمنة ومعترف بها دوليا على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧ وتسوية تفاوضية، ووفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونرحب بالبيان الذي أدلى به رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد في الجمعية العامة الشهر الماضي، مؤكدا تأييده لحل الدولتين (انظر A/77/PV.8). ونرحب أيضا بالاتفاق الذي وقع مؤخرا في الجزائر بين الفلسطينيين، والذي يتضمن خططا لإجراء انتخابات في المستقبل. ونحن الآن بحاجة إلى إجراءات ملموسة لتحويل تلك الرؤية إلى واقع. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، إن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) أمر أساسي لتهيئة بيئة مؤاتية للمفاوضات أو لأي طريق إلى السلام. ويجب أن يتوقف العنف والأنشطة الاستيطانية وهدم الممتلكات وعمليات الإخلاء. وقد أكدنا في مناسبات عديدة أن جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ليس لها أي شرعية قانونية، وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وتقوض إمكانية إقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء ومتصلة الأراضي. إن استخدام القوة المفرطة لا يمكن أبدا أن يحقق سلاما دائما، بل يشعل المزيد من العنف. ويجب احترام أمن إسرائيل، ولكن من مصلحة إسرائيل الأمنية تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، إلى جانب قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

ثانيا، يجب أن يلتزم المجتمع الدولي، ولا سيما الأطراف الفاعلة الرئيسية في عملية السلام، بالعمل من أجل التوصل إلى حل طويل الأمد. ونعتقد أنه ينبغي استخدام جميع قنوات الدبلوماسية، سواء كانت مبادرة السلام العربية أو المجموعة الرباعية. ونؤيد أيضا جميع المبادرات التي بطرحها أعضاء المجتمع الدولي في هذا الاتجاه.

ثالثا، ينبغي أن تظل المساعدة المقدمة للفلسطينيين على رأس جدول أعمال المجتمع الإنساني الدولي، حتى في مواجهة عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي وندرة التمويل. وفي هذا الصدد، نشيد كثيرا بالجهود المتواصلة التي يبذلها مختلف المانحين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في تقديم الإغاثة التي تمس الحاجة إليها للشعب الفلسطيني.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): يسرني أن أدلي بهذا البيان باسم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وبلدي، المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت.

ونشكركم على عقد هذه المناقشة العامة حول الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين، وهي بحق مسألةٌ في غاية الأهمية بالنسبة للسلم والأمن الإقليميين والعالميين.

إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كانت وما زالت وستظل داعماً قوياً لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ،وعليه تؤكد موقفها الثابت في دعم القضية الفلسطينية، وأهمية الإسراع في إيجاد حل عادل يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وتؤكد دول مجلس التعاون الخليجي على مركزية القضية الفلسطينية، وعلى دعمها لسيادة الشعب الفلسطيني على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة حزيران/يونيه ١٩٦٧ وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وضمان حقوق اللاجئين وفق مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية، مع التأكيد على ضرورة تفعيل جهود المجتمع الدولي لحل النزاع، بما يلبي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق وفق تلك الأسس.

تعرب دول مجلس التعاون الخليجي عن إدانتها ورفضها لتصاعد وتيرة العدوان على مدينة القدس، وتكثيف سياسة التهجير القسري في حي الشيخ جراح وفي سلوان وغيرها من المناطق، وتدعو المجتمع الدولي إلى التدخل لوقف استهداف الوجود الفلسطيني في مدينة القدس، ومحاولات تغيير طابعها القانوني وتركيبتها السكانية والترتيبات الخاصة بالأماكن الإسلامية المقدسة، ومحاولات فرض السيادة الإسرائيلية عليها في مخالفة صريحة للقانون الدولي والقرارات الدولية والاتفاقات القائمة المبرمة بهذا الشأن، مؤكدين ضرورة الابتعاد عن الإجراءات الأحادية. كما تدُين دول مجلس التعاون بأشد العبارات الاقتحامات المتكررة من قبل المستوطنين الإسرائيليين للحرم الشريف تحت دعم وحماية ومشاركة قوات الاحتلال الإسرائيلي، إذ يعُد ذلك تعدياً على المقدسات الإسلامية واستفزازاً مستمراً لمشاعر ملايين المسلمين حول العالم.

وتعرب دول مجلس التعاون الخليجي عن رفضها وإدانتها للسياسات والإجراءات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك ضم الأراضي وبناء وتوسيع المستوطنات وجدار الفصل والضم والتهجير القسري للسكان الفلسطينيين وهدم ممتلكاتهم، في مخالفة صريحة لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرار مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وفتوى محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

إن دول مجلس التعاون الخليجي مستمرة في دعم الأشقاء الفلسطينيين من خلال دعم جهود دولة فلسطين السياسية والقانونية لتجسيد استقلالها على أرضها المحتلة، كما أن دول مجلس التعاون الخليجي مستمرة في دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وذلك في إطار موقف دول مجلس التعاون الخليجي الثابت والداعم للشعب الفلسطيني.

وفي الختام، تؤكد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن على سلطات الاحتلال الاسرائيلية أن تستجيب عاجلاً لدعوات السلام، وأن تعمل على الانخراط في مفاوضات جدية وبحسن نية من أجل تحقيق السلام على أساس حل الدولتين بما يضمن الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد ناصر (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بذكر بعض الحقائق. أولا، على الرغم من تدهور الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يزال المجلس مصابا بالشلل. ثانيا، بينما قدم منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وغيره من المكلفين بولايات من قبل الأمم المتحدة في مناسبات لا حصر لها تقارير وقائعية مروعة من الميدان، اختار المجلس عدم المبالاة. ثالثا، بالرغم من نداءات الدول الأعضاء بوضع حد لانتهاكات إسرائيل الصارخة لمختلف القوانين الدولية، ظل المجلس صامتا.

إزاء ذلك التقاعس عن العمل يظل موقف إندونيسيا ثابتا. فنحن هنا اليوم، ومن المؤكد أننا سنكون هنا مرة أخرى، لنطرق باب المجلس مرارا وتكرارا لنخاطب ضمير أعضاء المجلس ونحث المجلس على التصرف بحزم. في ذلك الصدد، نود أن نشدد على النقاط التالية:

أولا، ندعو المجلس إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي المحتلة بصورة غير قانونية. لقد أسفرت انتهاكات حقوق الإنسان والعنف في الميدان عن أعلى الخسائر في صفوف المدنيين خلال السنوات الأخيرة. لقد عاش شعب فلسطين تحت الإكراه لأكثر من نصف قرن،

وحرموا من حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير ولم تعد لهم سيادة على مواردهم الطبيعية. في غضون ذلك بعث تقاعس المجلس عن العمل بإشارة قوية بالقبول وتطبيع احتلال إسرائيل للفلسطينيين وممارسة العنف ضدهم. ويجب على المجلس أن يغير مساره وأن يتخذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة عند الحاجة، بما في ذلك الدعم السياسي والمالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

ثانيا، لم يبذل سوى القليل من الجهد فيما يتعلق بإسرائيل التي تواصل تنفيذ سياسات ترمي لإحداث تغييرات جغرافية وديمغرافية لا رجعة فيها في الميدان. علاوة على ذلك، أدت المستوطنات غير القانونية والاستفزازات التي تستهدف الأماكن المقدسة إلى مزيد من عدم الاستقرار وانتشار أعمال العنف على نطاق واسع. وليس هناك أي مؤشر أو التزام بوقف التدابير الانفرادية وغير القانونية ضد الفلسطينيين أو أي جهد جاد لتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وسوف يستمر الشعور بالإفلات من العقاب إذا لم يتصرف المجلس لضمان وفاء السلطة القائمة بالاحتلال والجناة بمسؤولياتهم بموجب القانون الدولي.

ثالثا، يجب على المجلس أن يسعى بصورة فعالة إلى تحقيق تقدم كبير لاستئناف عملية السلام. لقد أثبتت المجموعة الرباعية أنها تواجه قيودا وحدودا. ويتعين علينا إيجاد سبل جديدة فضلا عن الابتكار لإطلاق عملية سلام ذات مصداقية لخدمة مصالح جميع الأطراف. ويجب علينا التمسك الحازم بالحفاظ على حل الدولتين باعتباره الخيار الوحيد لحل قضية فلسطين. وينبغي أن نهيئ الفرص، بما في ذلك التطورات في الوحدة الوطنية الفلسطينية وعملية المصالحة. وإندونيسيا على استعداد للإسهام في العملية والمضي بها قدما في إطار الأمم المتحدة لكفالة تحقيق حل الدولتين.

وترى إندونيسيا أن استمرار تقاعس المجلس يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. إننا بحاجة إلى حل شامل ودائم لقضية فلسطين التي طال أمدها في سياق حل الدولتين واستنادا إلى معايير متفق عليها دوليا فضلا عن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. فهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق الاستقلال والتمتع بسيادته والتحرر من القمع.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد بيريس أيستاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): نعرب عن تقديرنا لعقد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن موضوع يوليه بلدنا أهمية خاصة، نظرا لموقفه التاريخي المبدئي ودعمه الثابت للقضية العادلة للشعب الفلسطيني البطل. نعرب عن تقديرنا أيضا للإحاطة التي قدمها منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

ونؤيد أيضا البيان الذي سيدلي به وفد جمهورية أذربيجان بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

للأسف لم تتحسن الحالة في الميدان منذ أن اجتمعنا آخر مرة في هذه القاعة وبالصيغة نفسها (انظر S/PV.9099). فمنذ ذلك الحين تلقينا نسخة من رسالتين أرسلهما سفير دولة فلسطين إلى رئيس مجلس الأمن يعرض فيهما تقارير مستمرة تحوي سجلا تاريخيا للعدوان الإسرائيلي الوحشي خلال الـ ٢٠ عاما الماضية.

وتلك المراسلات، إلى جانب التقارير التي نتلقاها دورياً من هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، هي التي تجعلنا نؤكد مرة أخرى اليوم أن الحالة ما زالت تتدهور يوماً بعد يوم، في حين أن معاناة الشعب الفلسطيني النبيل، الذي هو ضحية الهجمات العنيفة التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلية، تتواصل باستمرار على مر السنين.

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك حالة العقاب الجماعي في قطاع غزة، أكبر سجن في العالم، الذي يخضع لحصار إجرامي منذ أكثر من ١٥ عاماً، مما أدى إلى حالة إنسانية كارثية وظروف اجتماعية واقتصادية مؤسفة لأكثر من مليوني فلسطيني. ويجب أن نتذكر في ذلك السياق أن شهر آب/أغسطس شهد سلسلة من عمليات القصف

الجوي العشوائي من جانب القوات الإسرائيلية للمناطق السكنية، بما فيها مخيمات اللاجئين الواقعة في قطاع غزة. وكانت النتيجة المزيد من الموت، والمزيد من الألم، والمزيد من الدمار، والمزيد من النزوح القسري لعشرات الأسر الفلسطينية التي تنضم إلى قائمة طويلة من ضحايا ذلك العدوان الإسرائيلي القاسي.

إن هذه الحالة غير مستدامة حقاً. ولا يمكن للمجتمع الدولي، وبصورة خاصة جداً لمجلس الأمن، أن يستمر في البقاء بلا حراك في مواجهة سياسات العدوان والاحتلال الاستعماري والفصل العنصري التي تشنها السلطة القائمة بالاحتلال، والتي أسفرت حتى الآن عن وفاة أكثر من ١٠ ٠٠٠ فلسطيني وفلسطينية، بمن فيهم ٢ ٠٠٠ من الفتيات والفتيان على الأقل، على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية. وتقع على عاتق هذا الفرع الرئيسي من فروع الأمم المتحدة مسؤولية أساسية، لا عن صون السلام والأمن الدوليين فحسب، بل أيضاً عن إنفاذ قراراته الملزمة قانوناً لنا جميعاً نحن الذين أقررنا بالميثاق التأسيسي للمنظمة.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أن من الضروري ضمان أفق سياسي يؤدي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإلى سلام عادل ودائم وشامل، وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً والقانون الدولي وأحكام القرارات ذات الصلة الصادرة عن كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن، وعلى أساس حل الدولتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في ظروف السلام والأمن. لقد حان الوقت لكي يعيش الشعب الفلسطيني، لا مجرد أن يبقى على قيد الحياة، على أراضي أجداده التي أصبحت الآن محتلة بشكل غير قانوني وقسري. بيد أنه إذا أريد لذلك أن يحدث، فمن الضروري المضي قدماً بشعور من الإلحاح في ثلاثة مجالات حاسمة على الأقل:

أولاً، يجب وضع حد لدورة الإفلات من العقاب السائدة. ويجب مساءلة إسرائيل أمام العدالة الدولية عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبتها على مر السنين. وهذا الافتقار إلى المساءلة، المدعوم بإطار الإفلات الدولي من العقاب الذي وفرته على مر الزمن حكومة أحد شركائها الرئيسيين الذي هو أيضاً عضو دائم في مجلس الأمن، هو بالضبط ما شجع على جميع الممارسات والسياسات الإجرامية التي تقوم بها إسرائيل يومياً، حتى الآن، مع الإفلات التام من العقاب.

ثانياً، ما دام ذلك الظلم التاريخي لم ينته ولم يحرَز أي تقدم من حيث المساءلة، وما دامت السلطة القائمة بالاحتلال تنتهج سياساتها القائمة على إطلاق النار بقصد القتل، والقصف الجوي العشوائي، والعنف والإرهاب اللذين ترتكبهما قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون، من بين ممارسات قاسية ولاإنسانية أخرى تُرتكب يومياً ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، فيجب علينا أن نمضي قُدماً دون مزيد من التأخير في اعتماد تلك التدابير المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني التي توفر الحماية الدولية وتضمنها للشعب الفلسطيني البطل.

ثالثاً، يجب وضع حد للسياسة غير القانونية للمستوطنات، وعمليات إخلاء المنازل وهدمها، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، والتمييز ضد الفلسطينيين، والاعتقالات والاحتجازات التعسفية للمدنيين الفلسطينيين الأبرياء، واضطهاد منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، والخطب التحريضية التي لا تشجع إلا الجماعات المتعصبة والتي تشجع، في جملة أمور، على ارتكاب جرائم الكراهية أو الاعتداء على المواقع الدينية، وجميع الإجراءات والتدابير الانفرادية. ونحن مقتنعون بأن كل هذا لن يساعد على الحد من التوترات ودورة العنف المستمرة فحسب، بل سيساعد أيضاً في نهاية المطاف على وقف النزاع.

وليس لدى فنزويلا، من جانبها، خيار سوى مواصلة الإصرار على دعوة هذا الفرع إلى الاضطلاع بدور بناء في الحل السلمي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، بما في ذلك من خلال تهيئة بيئة مؤاتية لاستئناف الحوار السياسي الضروري وإجراء مفاوضات مباشرة وجادة وذات مصداقية بين الطرفين؛ والامتثال للولاية الموكلة إليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة؛ وإنفاذ أحكام قراراته. ويقع على عاتق هذا الفرع واجب أخلاقي وسياسي ومعنوي يتمثل في وضع حد للمعايير المزدوجة وللاستثناءات التي لا وجود لها.

وفي الختام، نؤكد من جديد تضامننا الثابت مع الشعب الفلسطيني، وكذلك موقفنا الذي لا رجعة فيه الداعم للدفاع عن استقلاله وحقه غير

القابل للتصرف في تقرير المصير وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة في دولته فلسطين الحرة والمستقلة ذات السيادة، داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وكعضو كامل العضوية في منظمتنا. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يستمر في تأخير تلبية توق الشعب الفلسطيني البطل إلى السلام والعدالة والحرية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر غابون على عقد هذه الجلسة الوثيقة الصلة بواحد من أكثر النزاعات طولاً في العالم، وهو الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور فينسلاند، على إحاطته الثاقبة بشأن آخر التطورات في الشرق الأوسط وقضية فلسطين.

تذكر المقررة الخاصة للأمم المتحدة فرانشيسكا ألبانيز في تقريرها المقدّم إلى الجمعية العامة عن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ أن إسرائيل من خلال الاحتلال العسكري لأكثر من ٥٥ عاماً

> "منعت إعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، منتهكة بذلك كل عنصر من عناصر هذا الحق، وساعيةً عمداً إلى "نزع الطابع الفلسطيني" عن الأرض المحتلة." (A/77/356، الفقرة ٣٦).

ويفصّل تقريرها العنف المستمر والعنصرية والتحيز الذي يواجهه الفلسطينيون. إن النساء والشباب والأطفال ليسوا بمنأى عن السياسات الوحشية التي عممتها السلطة القائمة بالاحتلال وهي بالتالي تؤثر على كل شريحة من شرائح المجتمع الفلسطيني، بنيّة متعمدة لترهيب الفلسطينيين وسحق أي بصيص أمل في مستقبل أفضل.

ونرى ذلك يومياً، بما في ذلك في التوغلات الأخيرة في نابلس والعنف المستمر للمستوطنين غير الشرعيين ضد السكان الأصليين في فلسطين. وفي بيان صدر مؤخراً يدّعي أن إنهاء سياسات الفصل العنصري أمر أساسي للتوصل إلى حل الدولتين في فلسطين، ذكر خمسة وزراء خارجية أوروبيين سابقين أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، بما فيها الحكومة الحالية، ليس لديها خطة لاتخاذ خطوات نحو إنهاء الاحتلال الذي طال أمده، وأن "المجتمع الدولي كثيراً ما التزم الصمت وفشل في التصرف في مواجهة الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي". ولن يبدأ وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي وغيرهم من زعماء العالم الذين هم على رأس عملهم في احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن إلا عندما يتوقفون بالفعل عن إعطاء حكومة إسرائيل حيزاً لانتهاك القانون الدولي.

ولا يزال الوضع في غزة مصدر قلق بالغ لجنوب أفريقيا، خاصة بالنظر إلى الهجوم الأخير على غزة في آب/أغسطس ٢٠٢٢ وبيان الجيش الإسرائيلي الذي يشير إلى أن العملية "ستستغرق وقتاً طويلاً". وفي هذا السياق، نتفق مع بيان الأمين العام لمنظمة العفو الدولية الصادر في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر بأنه يجب على المحكمة الجنائية الدولية أن تحقق مع إسرائيل لاحتمال ارتكابها جرائم حرب.

وتلك الهجمات الجائرة تقتل النساء والأطفال الأبرياء وتعرض المدنيين الأبرياء لخطر شديد. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الأعمال تتعارض مع القانون الدولي، ويجب مساءلة إسرائيل عن انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ويقع على عاتق الدول الأعضاء، بوصفها أعضاء في المجتمع الدولي، التزام بضمان عدم انتهاك القانون الدولي دون تمييز وبالوقف العاجل للهجمات المتكررة التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد المدنيين الأبرياء خلال حصارها المستمر لغزة.

ويجب أن تبذل جهود دولية متضافرة للتوصل إلى حل عادل لقضية فلسطين. فذلك لن يتيح للشعب الفلسطيني ممارسة حقه في تقرير المصير الذي حرم منه بسبب الاستعمار والاحتلال فحسب، بل سيسهم في نهاية المطاف في إحلال السلام في المنطقة. ومن ثم، لا بد من تنشيط العمل الدولي والبحث عن سبل لتحقيق العدالة. ويجب أن نكثف الدعوة إلى العمل الدولي، مع اضطلاع الأمم المتحدة

بدور قيادي، لإيجاد حل يقوم على تسوية عادلة بقوانين منصفة قائمة على الحقوق. ويجب أن نسعى، بصفتنا المجتمع الدولي، إلى إيجاد حل ييسر المساواة والإنصاف لجميع الذين لهم الحق في العيش في أراضي إسرائيل وفلسطين. ففي غياب تلك العناصر، لن يتحقق الأمن والكرامة والازدهار.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العنزي (الكويت): يطيب لي بداية أن أتقدم إليكم وإلى أعضاء بعثتكم، وفد الغابون، بالتهنئة على نجاح إدارتكم لأعمال مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر الجاري. كما أتقدم بالشكر الجزيل للسيدا تور فينسلاند، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام، على إحاطته القيمة للمجلس، مجددين دعمنا له ولكافة المساعي والجهود المبذولة من أجل تهدئة الأوضاع واستعادة الاستقرار في المنطقة.

كما يضم وفد بلدي صوته إلى البيان الذي ألقته المملكة العربية السعودية في هذه الجلسة نيابة عن دول مجلس التعاون الخليجي.

تابعنا خلال الفترة الماضية التطورات المقلقة والتصعيد الخطير الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة جراء الجرائم والاعتداءات الممنهجة التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الشعب الفلسطيني الشقيق، حيث لا يزال المسجد الأقصى عرضة للانتهاكات المتكررة سواء من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي أو من المستوطنين. وتجدد دولة الكويت إدانتها واستنكارها الشديدين لهذه الممارسات العدوانية والتي تمثل استفزازا لمشاعر المسلمين في كافة أنحاء العالم وتهديد صريحا لحرية العبادة في المسجد الأقصى، إضافة لكونها حلقة إضافية لمسلسل الانتهاكات والتجاوزات الصارخة لكافة المواثيق والقرارات الدولية، وكذلك بوصفها عنصرا هادما لدعائم الاستقرار في المنطقة ومدعاة لتغذية مشاعر الكره والتطرف والعنف.

كما تدين دولة الكويت بأشد العبارات الاقتحامات المستمرة والاعتداءات الوحشية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلية على المدن الفلسطينية، بما فيها مدينتي نابلس ورام الله قبل عدة أيام، والتي أدت إلى استشهاد وجرح العشرات من أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق. إننا نحذر من عواقب هذا التصعيد العسكري الخطير الذي تتحمل تبعاته سلطات الاحتلال الإسرائيلية، ويهدد الأمن والاستقرار في المنطقة.

إننا ندعو المجتمع الدولي إلى التحرك الفوري والعاجل لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني الشقيق، كما نطالب مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وتحميل قوات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن تداعيات هذه الجرائم والممارسات غير القانونية والاستفزازية في القدس والحرم الشريف والانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني الأعزل وعلى أرضه ومقدساته. فإلى متى ستستمر آلة القتل الإسرائيلية في إزهاق أرواح الشعب الفلسطيني الأعزل دون رادع أو مساءلة من المجتمع الدولي؟ وإلى أي مدى ستصل انتهاكات قوة الاحتلال الإسرائيلي المتعددة أمام مرأى الجميع؟ وإلى متى سيسمح مجلس الأمن لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، مواصلة تصرفاتها وممارساتها وانتهاكاتها وكأنها فوق القانون؟

إن الاعتداءات والجرائم المرتكبة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي هي من ضمن سلسة الانتهاكات لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها، القرارات ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، التي تؤكد على عدم المساس بالمكانة الخاصة للقدس وتبطل أي إجراء تجاهها يهدف إلى التغيير من طبيعتها الديموغرافية. فيجب على السلطة القائمة بالاحتلال، احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في الحرم القدسي الشريف.

في ظل غياب مبدأ المساءلة عن الانتهاكات اليومية والممنهجة لسلطة الاحتلال داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي ضوء استغلال سلطة الاحتلال لهذا الواقع لحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة والاستيلاء على أرضه وثرواته ومصادر عيشه، وهو ما يقوض فرص التوصل إلى سلام عادل، فإنه بات من الملح الكف عن التصرف وكأن حقوق الشعب الفلسطيني مستثناة من قواعد وأحكام القوانين الدولية. ونشدد على ضرورة ضمان المساءلة والعدالة للشعب الفلسطيني الأعزل.

تجدد دولة الكويت دعمها الكامل ولكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" إيمانا منها بالدور الحيوي والهام الذي تقوم به في تخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس وندعو المجتمع الدولي لمواصلة دعمه لها لضمان استمرارها في تقديم خدماتها الصحية والتعليمية والإغاثية.

من جهة أخرى، نرحب بإعلان أستراليا إلغاء اعتراف حكومتها السابقة بالقدس الغربية عاصمة مزعومة للاحتلال الإسرائيلي. إن هذا القرار سيشكل دعما للمساعي الدولية وتمسكا بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ورافدا لتحقيق السلام العادل والشامل. وندعو الدول التي اعترفت بالقدس عاصمة مزعومة للاحتلال الإسرائيلي إلى اتخاذ مثل هذه الخطوة بالتراجع عن قرارها المخالف للشرعية الدولية.

ختاما، نحتفل الشهر القادم، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأجدد دعم دولة الكويت – قيادة وحكومة وشعبا – للشعب الفلسطيني الشقيق وتضماننا التاريخي والمبدئي مع قضيته العادلة. فالكويت تحيي صموده وتدعم نضاله المشروع ضد الاحتلال بغية الحصول على كامل حقوقه السياسية المشروعة. كما نجدد تمسكنا بالموقف العربي والإسلامي والدولي الذي يؤكد على أن السلام هو الخيار الاستراتيجي وأن الحل الدائم والشامل والعادل يقوم على حل الدولتين وفقا للمرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، وبما يؤدي إلى حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه السياسية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للسيد عبد العزيز.

السيد عبدالعزيز: يسعدني أن أستهل بياني بتهنئتكم على تولي الغابون رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وأن أشكر السيد تور فينسلاند على إحاطته المتميزة للمجلس اليوم، وأن أؤيد بيان المجموعة العربية الذي سيدلى به سعادة ممثل جمهورية العراق.

إنطلاقا من محورية القضية الفلسطينية في عمل جامعة الدول العربية، باعتبارها قضية العرب المركزية الأولى، ومن القرارات والبيانات والمبادرات الصادرة عن القمم العربية والاجتماعات واللجان الوزارية للجامعة منذ إنشائها عام ١٩٤٥ حتى الآن، وبالتوازي مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالمسألة،

وبعد أن استمعنا لإحاطة اليوم حول تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، والتي تشير إلى تصاعد في حدة الموقف في الأراضي المحتلة على نحو ينذر بالخطر الداهم، تجد الجامعة العربية لزاما على المجلس أن يعيد تقييم أسلوب تعامله مع القضية الفلسطينية.

فليس من المنطقي، أو المتفق مع قواعد الشرعية الدولية متعددة الأطراف، أن نستمع إلى تقرير تلو تقرير من الأمم المتحدة بأن إسرائيل ماضية في تنفيذ سياساتها الاستيطانية الشرسة، في انتهاك صارخ للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) منذ صدوره عام ٢٠١٦ حتى اليوم وفي قتل وقمع الشعب الفلسطيني الأعزل، دون أن يبادر هذا المجلس باتخاذ أي إجراء عقابي ليجبر إسرائيل على احترام قراراته. كما أنه ليس من المنطقي أن تمارس إسرائيل الانتهازية الفجة بإدانة احتلال الاتحاد الروسي لأجزاء من أراضي أوكرانيا في الوقت الذي تحتل فيه، وبصلف، كامل أراضي دولة فلسطين، بالمخالفة لقرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧ الذي أنشأ وأقر حل الدولتين، وفي تحدٍ سافر للقرارات المتكررة من هذا المجلس الساعية لبدء مفاوضات مباشرة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، بل وأن تسعى إسرائيل لفرض سيادتها على القدس الشريف، وترتكب فيه، وفي باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، المذابح والمجازر في خرق واضح لقرارات هذا المجلس المتعاقبة على مر السنين، ودون أدنى قدرٍ من المحاسبة.

تماما كما أنه ليس من الوارد أو المنطقي تفسير إسرائيل في بيانها اليوم لتطبيع بعض الدول العربية لعلاقاتها معها على أنه تنازل عن مركزية القضية الفلسطينية في العالم العربي، أو على أنه تنازل عن مبدأ حل الدولتين، الذي ظل وسيظل يحكم عملية السلام في المنطقة، أو حتى على أنه تحويل لمبدأ "الأرض مقابل السلام" إلى مبدأ "السلام

مقابل السلام". فالأرض الفلسطينية غالية على العرب جميعا، مهما تعددت توجهاتهم السياسية. وعلينا دوما أن نتذكر أن الأرض والدولة الفلسطينية كانتا وستظلان أساسا لمبادرة السلام العربية التي أطلقتها القمة العربية بمبادرة سعودية في بيروت عام ٢٠٠٢، تلك المبادرة التي مر على إطلاقها عشرين عاما اليوم، والتي تسعى المملكة العربية السعودية والجامعة العربية معا، وبدعم من الاتحاد الأوروبي وأطراف أخرى، لإحيائها وإعادتها إلى مركز الأحداث باعتبارها أكثر المبادرات واقعية والتزاما بقواعد الشرعية الدولية، التي كانت وستظل تحكم عملية السلام مهما تغيرت القيادات والحكومات.

وبعد أن استمعت إلى بيان معالي وزير خارجية هنغاريا في المجلس اليوم، وللتدليل على مصداقية الدول العربية ومراعاتها للتوازن المطلوب في التعامل من جانبها مع قواعد الشرعية الدولية الملزمة، فقد صوتت الدول العربية لصالح قراري الجمعية العامة حول أوكرانيا، في رسالة واضحة للمجتمع الدولي برفض الدول العربية لاحتلال أراضي الغير بالقوة، تماما كما صوتت الدول العربية، وستصوت، لصالح القرارات المنادية بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي المغتصب للأراضي الفلسطينية، والتي تطالب ببدء مفاوضات سلام جادة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني على أساس حل الدولتين، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وقرارات هذا المجلس ذات الصلة، ولصالح غيرها من القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعتمدها أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية حول القضية الفلسطينية، خاصة لصالح قرار مد ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لثلاث سنوات. فتلك هي المصداقية التي تفتقدها إسرائيل وغيرها من الدول المؤيدة لها للأسف.

ولا يكفي أن تعرب القيادات الإسرائيلية ومن يدعمها في الجمعية العامة عن دعمها لحل الدولتين، وإنما لا بد أن تعمل هذه القيادة على ترجمة ذلك إلى خطوات عملية من خلال الانخراط في المفاوضات الجادة مع الشريك الفلسطيني استنادا لهذا المبدأ الهام، والتزاما بمرجعيات الشرعية الدولية. وهنا، فلمجلس الأمن، وخاصة المجموعة الرباعية الدولية، دور أكثر من محوري، في إطلاق الشرارة الأولى لهذه المفاوضات، وصولا للمؤتمر الدولي الذي دعا إليه الرئيس الفلسطيني أبو مازن مرارا وتكرارا أمام المجلس وأمام الجمعية العامة.

وإلى أن يتحقق ذلك، وحتى لا يتسرب اليأس إلى القيادة والشعب الفلسطيني أو تصل الأمور إلى حافة الانفجار أو تخرج عن السيطرة، وبعد أن استمعنا جميعا لكلمة الرئيس محمود عباس في افتتاح الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة وما تضمنته من نداءات مريرة في هذا الصدد (انظر A/77/PV.10)، فلا بد من قرارات وتحركات دولية عاجلة، تكفل توسيع قاعدة الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، وتضمن منح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وتقود إلى حماية الشعب الفلسطيني الأعزل، مع دعم ما تقوم به المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية من جهود لحماية المقدسات الإسلامية من بطش القوات الإسرائيلية والمستوطنين. وتضمن أيضا عدم اعتماد إسرائيل لقوانين تكرس من نظام الفصل العنصري (الأبارتايد) ضد الشعب الفلسطيني، بالإضافة لقانون يهودية الدولة المرفوض دوليا وعربيا، وعدم تكرار إسرائيل لاغتيال الصحفيين والصحفيات الفلسطينيين دون أدنى مساءلة لمجرد فضحهم للانتهاكات الإسرائيلية،

ولضمان عدم منع إسرائيل للمقدسيين من المشاركة في الانتخابات المحلية، خاصة بعد الترحيب الدولي والإقليمي بإعلان الجزائر هذا الشهر وبالتوقيع على اتفاق لم الشمل والمصالحة الوطنية بين أطياف الشعب الفلسطيني، والذي سيمهد الطريق لإجراء الانتخابات الفلسطينية المؤجلة، بدعم من مصر وقطر وغيرها من الدول العربية والأطراف الأخرى التي تعمل على تحقيق المصالحة الفلسطينية.

لقد عانى النظام الدولي متعدد الأطراف، وما يزال يعاني، من المعايير المزدوجة وتبعاتها على أعمال أجهزة الأمم المتحدة، وعلى رأسها مجلس الأمن. وقد آن الأوان لكي يدرك مجلس الأمن أن مصداقيته قد أصبحت على المحك، وأن التحرك الدولي نحو إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس لن يتوقف، بل سيستمر وسيتزايد، بدعم كامل من الدول العربية وجامعة الدول العربية، وأن فشل المجلس

في التعامل بفاعلية مع القضية الفلسطينية لن يقود إلا إلى توجه أكبر نحو الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية تعزيزا لقوة الديمقراطية وقوة حقوق الإنسان وقوة القانون، التي تعلو فوق قوة الصراعات الجيوسياسية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): لا نزال نشهد في كل يوم المزيد من الممارسات الإسرائيلية العدوانية، التي تدفع منطقتنا إلى مستويات غير مسبوقة من التوتر وحالة عدم الاستقرار، سواء من خلال ارتكابها المجازر بحق المدنيين في فلسطين المحتلة، أو من خلال استمرارها في سياسات الاستيطان، والتهويد والحصار، والاعتقال التعسفي، والتهجير القسري، والتمييز العنصري في الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان العربي السوري المحتل، إلى جانب تصعيد اعتداءاتها العسكرية على الأراضي السورية، والبنية التحتية، والمرافق الحيوية فيها.

إن الجمهورية العربية السورية تدين بأشد العبارات استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

وممارساتها ضد الشعب العربي في فلسطين والجولان السوري، والتي تمثل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي وشرعة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتطالب بعدم السكوت عنها أو السماح لإسرائيل بالاستمرار في الإفلات من العقاب عنها. كما تشدد على أن استمرار بعض الدول بدعم هذه الممارسات الإسرائيلية أو الصمت عنها يجعلها متواطئة مع هذه الجرائم ويُظهر قباحة المعايير المزدوجة التي تمارسها.

تؤكد سورية مجددا وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في نضاله لتحرير أرضه المحتلة وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس، وضمان حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، وذلك وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما تؤكد دعمها لقرار فلسطين في الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة التي طال انتظارها وتدعو إلى عدم عرقلة قبول هذه العضوية من قبل بعض أعضاء مجلس الأمن.

إن الجولان السوري المحتل هو في قلب كل سوري. وحقنا باستعادته كاملا حتى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ هو حق ثابت لا يخضع للمساومة أو للضغوط ولا يسقط بالتقادم، وهو مكفول بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١).

ونقول لأولئك الذين حاضروا خلال الأشهر الماضية عن ضرورة احترام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية: لماذا لم نسمع صوتكم ضد احتلال إسرائيل المستمر للجولان السوري منذ عام ١٩٦٧؟ ولماذا لم نر حماستكم في رفض قرارها بضم الجولان السوري المحتل وتطبيق قوانينها عليه؟ ولماذا لا تقوموا بمطالبتها بتطبيق القرار ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي اعتبر قرارها بالضم باطلا ولاغيا ولا أثر قانوني له؟ أم أن الدعوة إلى احترام الميثاق وتطبيق قرارات مجلس الأمن بالنسبة لبعض الدول في هذا المجلس هو نهج خاضع للانتقاء وللمعايير المزدوجة.

إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السوري تمارس منذ عام ١٩٦٧، وحتى الآن، أبشع أشكال الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لقانون حقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني. وليس هذا فحسب، بل أنها تضيف في كل مرة فصولا جديدة إلى انتهاكاتها. إذ انخرطت منذ بداية الحرب الإرهابية على سورية في عام ٢٠١١ بدعم التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم داعش وتنظيم جبهة النصرة/فرع تنظيم القاعدة. وتقوم بشن اعتداءات عسكرية مباشرة ومتكررة على الأراضي السورية لإضعاف قدرة الجيش السوري على محاربة تلك التنظيمات الإرهابية. وقد لجأت مؤخرا إلى استهداف المرافق المدنية بشكل ممنهج ومتعمد، بما في ذلك الموانئ والمطارات المدنية، مما يعرض أرواح المدنيين للخطر ويؤثر على إيصال المساعدات الإنسانية الدولية للشعب السوري ويهدد السلم والأمن في المنطقة والعالم.

تطالب سورية مجلس الأمن بالتخلي عن صمته وتحمل مسؤولياته بشكل عاجل لوقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على السيادة السورية

ومساءلة سلطات الاحتلال عن جميع انتهاكاتها وممارساتها العدوانية التي تهدد السلم والأمن الإقليمي والدولي. وتؤكد بأنها ستمارس حقها المشروع في الدفاع عن أرضها وشعبها بكل الوسائل اللازمة.

وفد بلدي يطالب مجددا ممثلي الأمانة العامة بالاضطلاع بولايتهم وعدم السكوت عن الممارسات الإسرائيلية أو التغطية عليها في تقاريرهم وإحاطاتهم. وفي هذا المجال، يستغرب وفد بلدي إصرار السيد فينسلاند في إحاطته على تجاهل الممارسات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل واعتداءاتها العسكرية المستمرة على السيادة السورية، وبعضها يأتي من جهة الجولان السوري المحتل.

في كل جلسة نقاش حول هذا البند، يعمد الاتحاد الأوروبي إلى تقديم بيان يحرف النقاش فيه عن هدفه الرئيسي، المتمثل في تعرية ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلية، وذلك عبر إقحامه لقضايا تتعلق بالشأن السوري، لا علاقة لها لا من قريب ولا من بعيد بموضوع هذه الجلسة، وذلك فقط لتشتيت انتباه المجلس عن تلك الممارسات الإسرائيلية العدوانية. ليس مفاجئا أن يطلق العنان لاتهامات باطلة ضد سورية، في حين تتبعثر عبارات بيان الاتحاد الأوروبي وتتغير مبادئه وتتحول إلى دفاع أخرق يستند إلى تلاعب مفضوح بقواعد القانون الدولي عندما يتعلق الأمر بإدانة الانتهاكات الجسيمة لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وممارساتها التعسفية بحق أبناء الجولان السوري المحتل أو عدوانها على الشعب السوري.

ليس مستغربا أن يتلاشى صوت الاتحاد الأوروبي عندما يتعلق الأمر بإدانة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على السيادة السورية وعلى المرافق الحيوية المدنية فيها، والتي تمثل انتهاكا واضحا وصارخا لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، في حين يعلو صوته فقط ليؤكد عزم الاتحاد الأوروبي على تمديد وتوسيع نطاق حصاره الاقتصادي اللاشرعي واللاإنساني وعقابه الجماعي للشعب السوري وسعيه لإطالة أمد الأزمة في سورية، في تجاهل تام للآثار السلبية الكارثية لإجراءاته القسرية وللدعوات المتكررة من الأمين العام لرفع هذه الإجراءات أو التخفيف منها.

إن من المعيب إصرار الاتحاد الأوروبي على فرض شروطه السياسية على العمل الإنساني والتنموي في سورية، والتي تعرقل جهود التعافي المبكر وتعزيز صمود السوريين وتحرمهم من التمتع بحياة كريمة وتمنع النازحين واللاجئين من العودة وتدفع باقي السوريين إلى النزوح والهجرة. وفد بلدي يدعو الاتحاد الأوروبي إلى تصحيح بوصلته والتوقف عن سياساته العدائية ضد بلدي، سورية، وعن إجراءاته لمعاقبة شعبها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد كيم دونغجون (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، يتقدم وفد بلدي بالشكر إلى السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته.

وتقدر حكومة بلدي جهوده الدؤوبة وتفانيه في إحلال السلام في المنطقة.

ويساور وفد بلدي قلق بالغ إزاء العنف المستمر المتصل بالمستوطنين في الضفة الغربية وفي القدس وحولها. فلا يمكن تبرير جميع أعمال العنف التي يرتكبها أي طرف، وخاصة ضد المدنيين. ويدين وفد بلدي بأشد العبارات جميع الهجمات الإرهابية. يجب أن يتوقف على الفور أي عنف بحق المدنيين، ويجب محاسبة المسؤولين عن هذه الأعمال. كما يلاحظ وفد بلدي ببالغ القلق أن هذا العام قد سجل أكبر عدد من القتلى الفلسطينيين منذ عام ٢٠٠٨.

علاوة على ذلك، لا يزال من المثير للقلق أنه لم يُحرز تقدم يُذكر في تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وأن التوسع في المستوطنات الإسرائيلية وعمليات الهدم والإخلاء الإسرائيلية مستمرة على أرض الواقع. فلن تؤدي هذه الأعمال إلا إلى تفاقم التوترات وتآكل الثقة وتقويض الأساس للحل السياسي.

وفي خضم تلك التحديات المختلفة، ترحب جمهورية كوريا ببعض التطورات الإيجابية مؤخرا. ننوه بأن الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني قد أكدا من جديد دعمهما لحل الدولتين على هامش الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة في الشهر الماضي. وإذ يكرر وفد بلدي تأكيد دعمه لحل الدولتين، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية، فإنه يأمل أن تُترجم تلك المؤشرات الإيجابية إلى خطوات ملموسة وبناءة، بما في ذلك استئناف المفاوضات بحسن نية. فنحن نعتقد أن التوصل إلى حل سياسي مستدام عن طريق التفاوض هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم في المنطقة.

ويؤيد وفد بلدي أيضا بيان الأمين العام الذي رحب فيه بتوقيع ١٤ فصيلا فلسطينيا على إعلان الجزائر في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، ونأمل أن يوفر ذلك زخما نحو المصالحة الفلسطينية الداخلية.

ويعرب وفد بلدي عن بالغ قلقه إزاء تدهور الحالة الإنسانية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعرب جمهورية كوريا عن دعمها القوي للجهود الجارية التي يبذلها المجتمع الدولي لتلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية للشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، تظل الحكومة الكورية ثابتة في دعمها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بما في ذلك المساهمات المقدمة للأنشطة المهنية والتعليمية وأنشطة المساعدة الغذائية.

وتؤكد جمهورية كوريا من جديد التزامها القوي بدورها البناء في النهوض بالسلام والاستقرار في المنطقة، وما زلنا نأمل في إمكانية إيجاد حل دائم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد فتاح (العراق): يطيب لي باسم المجموعة العربية أن أهنئ غابون لتقلدها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونشكركم، سيدتي الرئيسة، على ترؤسكم لهذه الجلسة المهمة للمجلس، متمنين لكم كل التوفيق والنجاح في استكمال أعمال دورة المجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر. كما نشكر ممثل الأمين العام والمنسق الخاص تور فينسلاند على الإحاطة.

إن العدوان الإسرائيلي المتواصل والمتصاعد ضد الشعب الفلسطيني يأتي انعكاسا لوضع لا يمكن أن يستمر، ويتمثل في غياب الحل الأساسي وهو إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين الذي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة والمتصلة جغرافيا، وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة، على خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، سبيلا وحيدا لحل الصراع وتحقيق السلام العادل والشامل. فلا بد من تحرك دولي فوري لوقف التصعيد الإسرائيلي، الذي ستطال تبعاته الكارثية الجميع، والتحرك الفاعل لإيجاد أفق حقيقي لتحقيق السلام العادل والشامل. لن يتحقق هذا السلام العادل والشامل بالعدوان، ولن يتحقق السلام بتقويض حل الدولتين عبر مواصلة الاستيطان ومصادرة الأراضي وتهجير الفلسطينيين من بيوتهم. بل يتحقق السلام والأمن للجميع من خلال العودة إلى مفاوضات جادة وفاعلة للتوصل إلى حل الدولتين، الذي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفق قرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلسكم الكريم ومبادرة السلام العربية.

ولحين تحقيق هذا الحل، تطالب المجموعة العربية بتوفير حماية دولية عاجلة للشعب الفلسطيني، وفقا لمقترحات الأمين العام للأمم المتحدة، التي رحبت بها الجمعية العامة، خاصة في ظل استمرار وتصاعد العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني.

ما شهدناه خلال الأيام الماضية من تصعيد ما هو إلا رسالة إلى المجتمع الدولي بأنه لا يمكن الاستمرار بغياب الأفق السياسي. وفي هذا الصدد، تعيد المجموعة العربية التأكيد على التمسك بالسلام كخيار استراتيجي، وحل الصراع العربي الإسرائيلي وفق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ بكافة عناصرها.

وفي هذا السياق، نطالب اليوم من المجلس أن يمارس دوره في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وانسحابه العسكري الكامل من الأراضي العربية التي يحتلها منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. ونطالب

مجلسكم الموقر كذلك بدعم عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة كتجسيد عملي لمواقفه ومسؤولياته في دعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وللتقدم نحو تنفيذ حل الدولتين وفقا للمرجعيات الدولية.

كما تطالب المجموعة العربية مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته وتنفيذ قراراته لوقف جميع الخطوات الأحادية غير الشرعية والاستفزازية والتصعيدية، والانتهاكات التي تواصل إسرائيل ارتكابها بلا هوادة من أجل بناء وتوسيع مستوطناتها غير الشرعية وقتلها للأبرياء واجتياحها المتكرر للمدن والقرى الفلسطينية، بما في ذلك في مدينة القدس الشريف وما صاحبها من انتهاك صارخ لحرمة المسجد الأقصى الحرم القدسي الشريف من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي والمجموعات الاستيطانية المتطرفة.

وتشدد المجموعة العربية على أن الحرم القدسي الشريف، بمساحته البالغة ١٤٤ دونما، هو مكان عبادة خالص للمسلمين، وفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وفي هذا الإطار، تشدد المجموعة العربية على أن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية هي الجهة الوحيدة المخولة بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني بإدارة جميع شؤون المسجد الأقصى المبارك بكامل مساحته. وتثمن المجموعة جهود المملكة الأردنية الهاشمية المتواصلة لحماية الوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية والتصدي للإجراءات الإسرائيلية التي تستهدفه وحماية الهوية العربية الإسلامية والمسيحية للمقدسات في إطار الوصاية الهاشمية عليها، والتي يتولاها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين.

كما تثمن المجموعة العربية دور لجنة القدس التي يرأسها جلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية، وما تقوم به من عمل ميداني مهم من خلال وكالة بيت مال القدس لدعم المقدسيين.

ترحب المجموعة العربية بتوقيع الفصائل الفلسطينية على إعلان الجزائر المنبثق عن مؤتمر لم الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتثمن الجهود الحثيثة لسيادة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السيد عبد المجيد تبون، في رعاية هذا الاتفاق التاريخي. كما تثمن المجموعة العربية الجهود المتواصلة لجمهورية مصر العربية، بقيادة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، لتحقيق المصالحة الفلسطينية وإعادة إعمار قطاع غزة.

تؤكد المجموعة العربية مجددا على مركزية القضية الفلسطينية للأمة العربية بأسرها، وعلى الهوية العربية والإسلامية والمسيحية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين. كما نؤكد حق دولة فلسطين في السيادة المطلقة على جميع أراضيها المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك مجاليها الجوي والبحري، ومياهها الإقليمية، ومواردها الطبيعية وحدودها مع البلدان المجاورة. وندعو المجتمع الدولي إلى بذل كل جهد ممكن وعلى جناح السرعة لضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): يطيب لي في مستهل كلمتي أن أشكر وفد الغابون على جهوده المقدرة في سدنة أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة حول الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية. كما أتوجه بالشكر إلى السيد تور وينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته القيمة.

إن ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من صراعات وأزمات دائرة أسفر عن خسائر بشرية واقتصادية هائلة، وتشريدِ الملايين وتهديد حركة الملاحة، والتجارة، والطاقة، والأمن المائي والغذائي، فضلاً عن حرمان الملايين من شباب دول المنطقة من الأمل والتفاؤل في مستقبل أفضل وأكثر ازدهاراً، الأمر الذي يحتم العمل الجماعي من أجل تثبيت الأمن والاستقرار والسلام في هذه المنطقة الاستراتيجية والحيوية والتي تُعد ركناً أساسياً للأمن والسلم الدوليين.

لقد حرصت مملكة البحرين، بقيادة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المعظم، ودعم سمو الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، دوماً على تعزيز

الشراكة الدولية والتعاون المشترك ارتكازاً على قيم ومبادئ راسخة من الاحترام المتبادل، والحوار، والتعايش السلمي، والتمسك بميثاق الأمم المتحدة ومقاصده المتمثلة في احترام السيادة والقانون الدولي، والالتزام بحسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتوصل إلى تسويات سلمية للصراعات والتوترات الإقليمية والدولية.

تجدد مملكة البحرين إيمانها بأن تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط يعتمد في المقام الأول على تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، ونؤكد هنا على أهمية أن يعمل المجتمع الدولي على تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق في العيش في وطن آمن ومستقر ومزدهر، وحقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لحل الدولتين، وقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية.

ترحب مملكة البحرين بتوقيع الجمهورية اللبنانية ودولة إسرائيل على اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، بوساطة بناءة من الولايات المتحدة الأمريكية، معبرةً عن أملها في أن يشكل هذا الاتفاق التاريخي فرصة إيجابية لتعزيز استفادة البلدين من الثروات الطبيعية من النفط والغاز، بما يؤكد أهمية الحوار والتفاهم المشترك في تسوية النزاعات، وتعزيز الأمن والاستقرار والسلام لما فيه خير وصالح شعوب المنطقة كافة، وحقوقها في الرخاء والتنمية المستدامة.

تستنكر مملكة البحرين بشدة رفض جماعة الحوثي الإرهابية تمديد الهدنة وتوسعتها في الجمهورية اليمنية، والتي اقترحها السيد هانس غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، ووافقت عليها الحكومة اليمنية، مما يدل على النوايا المبيتة لهذه الجماعة الإرهابية بمواصلة العمليات العسكرية داخل اليمن وخارجه لتحقيق أهدافها وغاياتها غير المشروعة، وتعريض الأمن والاستقرار في المنطقة للخطر.

وتجدد مملكة البحرين إدانتها الشديدة للتصعيد الخطير الأخير المتمثل في الهجوم الإرهابي الذي نفذته ميليشيا الحوثي الإرهابية بطائرتين مسيرتين استهدفتا ميناء الضبة النفطي في محافظة حضرموت بالجمهورية اليمنية الشقيقة، في انتهاك صريح للقوانين والأعراف الدولية، وتهديد خطير لحركة الملاحة والتجارة العالمية والبيئة البحرية.

إن مملكة البحرين إذ تثمن جهود المملكة العربية السعودية الشقيقة ودعمها المستمر لإحلال السلام والاستقرار في اليمن الشقيق، تدعو الأمم المتحدة إلى مواصلة جهودها للتوصل إلى حل سياسي للأزمة اليمنية وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥)، وبما يحقق للشعب اليمني الشقيق السلام والأمن والاستقرار.

في الختام، تظل مملكة البحرين ملتزمة بالنهوض بمسؤولياتها تجاه منطقة الشرق الأوسط والعالم ككل، وتسخير الجهود المشتركة وزيادة القدرات والإمكانات في مواجهة التحديات والمخاطر التي تمس الدول وشعوبها من أجل مستقبل يسوده السلام والازدهار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): نهنّئكم على رئاستكم الناجحة للمجلس هذا الشهر. ونشكر السيد تور وينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته صباح اليوم. وينضم وفد بلادي إلى البيانات المقدمة باسم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمجموعة العربية وحركة عدم الانحياز.

يسرنا المشاركة مجددا في هذه الجلسة المفتوحة لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، وبالأخص القضية الأهم للمنطقة العربية وهي القضية الفلسطينية. لقد استقر رأي المجتمع الدولي على أن الحل الأمثل لتحقيق التسوية الدائمة والعادلة والشاملة للقضية الفلسطينية هو حل الدولتين الذي بموجبه تقوم دولة فلسطين المستقلة القادرة على البقاء على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، الأمر الذي يتطلب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري والأراضي اللبنانية المحتلة، والوقف الفوري والكامل للأنشطة الاستيطانية، وعودة اللاجئين، واسترجاع الشعب الفلسطيني

لحقوقه غير القابلة للتصرف. إن السبيل الأمثل لتحقيق هذه الغاية يتمثل في التفاوض بين الجانبين، ولهذا ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ ما يمكن لتيسير عملية السلام وتسوية جميع مسائل الحل النهائي.

إن مسألة القدس من أهم مسائل الحل النهائي. ونؤكد أن أي مساس بالوضع التاريخي والقانوني الراهن للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية المحتلة، ومحاولات تهويدها، وتقسيم المسجد الأقصى المبارك زمانياً ومكانيا، وتقويض حرية صلاة المسلمين فيه، كلها محاولات لاغية وباطلة بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومما يبعث على القلق استمرار تلك المحاولات، وآخرها اقتحام مئات المستوطنين خلال الشهر الجاري للمسجد الأقصى، والقيام بطقوس تلمودية تحت حماية قوات الدولة القائمة بالاحتلال. لقد أدانت دولة قطر هذه الاعتداءات بشدة، لكونها تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، واستفزازا لمشاعر المسلمين حول العالم. ولهذا لا بد من أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته الأخلاقية والقانونية حيال حماية الشعب الفلسطيني الشقيق ومقدساته الدينية.

ترحب دولة قطر بإعلان حكومة أستراليا إلغاء الاعتراف بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل، وترى أن هذا القرار، الذي يتسق مع الإجماع الدولي وقرارات الشرعية الدولية، يدعم المساعي الدولية لتحقيق السلام ويعزز فرص حل الدولتين.

تواصل إسرائيل سياسة الاستيطان غير المشروع وسياساتِها القمعية ضد الفلسطينيين المتمثلة في ضم أراضيهم والاستيلاء على ممتلكاتهم وهدمها واستخدام العنف المفرط والاعتقالات التعسفية، مع استمرار دوامة العنف والتصعيد التي تحتم بذل مزيد من الجهود نحو تحقيق السلام المستدام.

إن قطاع غزة يعاني بشكل خاص من الآثار الإنسانية المؤلمة نتيجة التصعيد العسكري والحصار المستمر المفروض على القطاع منذ ما يزيد عن خمسة عشر عاما. وتواصل دولة قطر جهودها لتقديم الدعم الإنساني بهدف تحسين الظروف المعيشية لسكان القطاع، وذلك ضمن دعمها المستمر وتضامنها مع الأشقاء الفلسطينيين.

ترحب دولة قطر بتوقيع الفصائل الفلسطينية على إعلان الجزائر المنبثق عن مؤتمر لم الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، باعتباره خطوة إيجابية في طريق الوحدة الوطنية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. كما تعرب عن تقديرها البالغ للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة على دورها في ذلك.

وختاما، تستعد دولة قطر لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم الشهر المقبل، وذلك لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط. إن هذا الحدث التاريخي يعتبر فرصة لترسيخ قيم السلام والتعايش ونأمل أن ينعكس إيجابيا على حالة السلم والأمن في المنطقة.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للسيد غيرتزي.

السيد غيرتزي (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أهنئ غابون على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. كما أشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

تشعر اللجنة بالجزع إزاء التصعيد الخطير في الغارات العسكرية الإسرائيلية على جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وذلك يزعزع استقرار الحالة بشكل كبير ويبعدنا أكثر عن الإجماع الدولي لتحقيق سلام عادل في الشرق الأوسط، على النحو المبين في القانون الدولي وعدد لا يحصى من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وآخرها قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

فالغارات العسكرية الإسرائيلية في جنين ونابلس فضلا عن مناطق أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تؤدي إلى تفاقم الحالة الخطيرة أصلا وتسفر عن مقتل وإصابة المزيد من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. ولا مبرر لقتل المدنيين. إننا نحث على الخفض الفوري للتوترات وممارسة أقصى درجات ضبط النفس مع التقيد التام بالقانون، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ونكرر التأكيد على ضرورة كفالة المساءلة عن الاستخدام غير القانوني والمفرط للقوة، وفقا للقانون الدولي. فالعنف ببساطة ليس الحل.

وتستحق الحالة في القدس اهتماما متجددا. ويجب وضع حد للاستفزازات والانتهاكات المتكررة للوضع التاريخي والقانوني الراهن من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في المسجد الأقصى. والإجماع واضح: إن هذه الخطابات والأفعال الاستفزازية تؤجج التوترات وتهدد بإشعال دورة أخرى لا داعي لها من العنف. وتكرر اللجنة التأكيد على أنه يجب أن تلتزم جميع الأطراف بالوضع التاريخي والقانوني الراهن في الأماكن المقدسة في القدس وتحترمه.

ولا بد من إجراء حاسم إزاء التوسع المستمر في المستوطنات غير القانونية والعنف المتصل بالمستوطنين. فقد وافقت إسرائيل الأسبوع الماضي على مئات الوحدات الاستيطانية الجديدة في شمال القدس، مضيفة إلى محنة الفلسطينيين الذين يعانون من التمييز والتجريد من الملكية في مدينتهم، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وتعزز تلك الأعمال غير القانونية اليأس وتقوض قابلية حل الدولتين على طول حدود ما قبل عام ١٩٦٧ للبقاء وتشكل عقبة كؤود أمام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

وتشير السيدة فرانشيسكا ألبانيز، المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، في تقريرها الأول إلى الجمعية العامة، إلى عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي لأنه

> "أثبت أنه ليس مؤقتا، ويدار عمدا ضد المصالح الفضلى للسكان الخاضعين للاحتلال، وأدى إلى ضم الأرض المحتلة" (A/77/356، صفحة ٦).

إننا ندعو إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى التقيد بالتزاماتها والعدول عن الاتجاه نحو تجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم وتشريدهم قسرا ووقف نقل سكانها هي إلى الأرض المحتلة، وهو ما تواصل القيام به بصورة منهجية في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. فالمستوطنات والضم ببساطة ليسا الحل.

وتدين اللجنة بأشد العبارات استهداف إسرائيل الذي لا هوادة فيه لحيز المجتمع المدني الفلسطيني وتقليصه. فمنظمات المجتمع المدني ركيزة من ركائز الديمقراطية، وقدرتها على العمل بحرية شرط أساسي لمجتمع شمولي. وندعو إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه الشعب الفلسطيني تماشيا مع القانون الدولي، بما في ذلك حقوقه المدنية الأساسية وحقه في حرية التعبير. كما ندعو إسرائيل إلى التراجع عن قرارها الذي لا أساس له بحظر ست منظمات مجتمع مدني فلسطينية لكونها ما يسمى بالمنظمات الإرهابية.

كما ندعو إسرائيل إلى رفع حصارها غير القانوني المفروض على قطاع غزة منذ ١٥ عاما رفعا كاملا والكف عن عرقلة الجهود الرامية إلى تعزيز أسس إقامة دولة فلسطينية تتعايش مع إسرائيل في سلام وأمن. ويشمل ذلك وضع حد لجميع السياسات التي أدت إلى تراجع التنمية في غزة، وهو أمر بالغ الأهمية في عكس اتجاه التدهور الحاد للحالة الاجتماعية والاقتصادية في غزة وإلغاء تجزئة الشعب الفلسطيني. فالحصار البري والجوي والبحري ليس الحل.

ونشير مع التقدير إلى إسهام المجتمع الدولي السخي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)؛ غير أن الوكالة لا تزال في حاجة ماسة إلى تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لتلبية الاحتياجات العاجلة لملايين اللاجئين الفلسطينيين وبالتالي الإسهام في الاستقرار في الشرق الأوسط. ونحث الدول الأعضاء على تجديد ولاية الأونروا عندما يأتي أوان التصويت على ذلك خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، فضلا عن مواصلة دعمها المالي للوكالة، بما في ذلك إمكانية توسيع نطاق الدعم من ميزانية الأمم المتحدة لكفالة استمرارية برامجها الإنسانية الحيوية.

إن انتهاكات القانون الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف تعيد إلى الوراء اليوم الذي سيتمكن فيه الفلسطينيون من التمتع بحقوقهم غير القابلة للتصرف وتحقيق الاستقلال. ويتحتم استعادة الهدوء وتهيئة الظروف المناسبة على الأرض للتوصل إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية – وهو أمر أساسي للسلام المستدام في جميع أنحاء العالم.

ونرحب بتوقيع الفصائل الفلسطينية مؤخرا على إعلان الجزائر بشأن المصالحة الوطنية، الذي يشكل خطوة نحو الوحدة الوطنية

وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية التي طال انتظارها في فلسطين. ونشكر الحكومة الجزائرية على تيسير ذلك الاتفاق الهام.

ولكن لا بد من عمل المزيد. فالوضع الراهن غير قابل للاستمرار. ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، أن يتصرف فورا لمنع المزيد من التدهور في حالة هشة أصلا. والسبيل الوحيد للمضي قدما هو من خلال إحراز تقدم ملموس نحو أفق سياسي يضع حدا للاحتلال الإسرائيلي ويحقق إعمال حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والاستقلال، فضلا عن إيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين.

ويجب أن تصبح فلسطين دولة عضوا في الأمم المتحدة. ويجب أن تأخذ مكانها الصحيح بين المجتمع الدولي. ويحتاج شعب فلسطين إلى تضامننا. ومن هذه القاعة، تدعو اللجنة جميع الدول الأعضاء إلى حضور الاحتفال هذا العام باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، المقرر عقده في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. فلنستغل ذلك الحدث المهيب لنعيد تأكيد التزامنا الثابت بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. فقد آن الأوان، بعد مرور خمسة وسبعين عاما على خطة التقسيم التي وضعتها الجمعية العامة، لتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني.

وستواصل اللجنة دعمها الكامل لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ولا يمكن رفع الظلم إلا بتنفيذ المعايير التي سبق تحديدها وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاتفاقات السابقة بين الطرفين للوفاء بالوعد بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وحيث يستطيع الشعب الفلسطيني أن يحقق حريته ويعيش في سلام واستقرار وكرامة. فالسلام العادل والدائم هو الحل.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد بيدروسو كويستا (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد كوبا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز وممثل ناميبيا بصفته نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

إنه لأمر مؤسف أن يواصل مجلس الأمن تجاهله لقضية الشعب الفلسطيني العادلة، على الرغم من المطالب التاريخية للأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية.

وبينما يواصل هذا الجهاز رفضه اتخاذ تدابير لإنهاء العدوان العسكري الإسرائيلي واحتلالها للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، تواصل إسرائيل سياسة الضم وتزيد من ممارساتها الاستعمارية غير القانونية. ويستمرّ تدمير المنازل والممتلكات، ويشرد المزيد من الأسر الفلسطينية قسرا، ويستمر بناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها. ولا يزال الحصار المفروض على قطاع غزة قائما أيضا، وكذلك خطط ضم الأراضي الفلسطينية في غور الأردن وأجزاء أخرى من الضفة الغربية والقدس الشرقية. ولا يزال العنف والاعتقالات والاحتجاز والسجن وانتهاكات حقوق الإنسان وقتل المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة مستمرا. ويعاني الشعب الفلسطيني من ممارسات الفصل العنصري الإسرائيلية على أراضيه.

وندين الكيل بمكيالين والانتقائية وعدم الاتساق والتلاعب السياسي الذي يضر بقضية السلام والأمن الدوليين ويقوض شرعية مجلس الأمن. وتحاول الولايات المتحدة، التي نصبت نفسها مدافعا عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والسلام والأمن الدوليين، أن تمحو من الذاكرة التاريخية لمنظمتنا عرقلتها المتكررة لعمل مجلس الأمن الرامي إلى التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، إلى جانب الإفلات من العقاب الذي كفلته لإسرائيل. ونود أن نذكر مرة أخرى بأن حكومة الولايات المتحدة الحالية لم تتراجع عن قرارات أخرى انفرادية وغير مبررة تتعارض مع المصالح المشروعة للدول العربية وتبقي على الخطر المحتمل للتصعيد في الشرق الأوسط، مما يزيد من تأخير إمكانية التوصل إلى الحل المعلن للنزاع. ونكرر إدانتنا للقرارات الانفرادية التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وإقامة تمثيل دبلوماسي لها في تلك المدينة،

مما لا يحترم المركز التاريخي للقدس، فضلا عن قرار الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري، وكلها تشكل انتهاكات جسيمة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونؤكد من جديد دعمنا القوي لحل الدولتين الذي يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير والعيش في دولة مستقلة ذات سيادة داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، والذي يضمن أيضا حق اللاجئين في العودة. وترحب كوبا باتفاق المصالحة الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين الفصائل الفلسطينية في الجزائر العاصمة تحت رعاية الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون. ونأمل أن يعزز الترتيب الجديد الوحدة الفلسطينية وأن يمكن من اتخاذ خطوات نحو حل النزاع من خلال عملية تفاوض جادة ومحترمة تأخذ في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وسنواصل تأييدنا القوي لأن تصبح دولة فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة ولدعوة رئيسها إلى عقد مؤتمر دولي للسلام.

ونكرر التأكيد على طلبنا أن تنسحب إسرائيل انسحاباً كاملاً وغير مشروط من الجولان السوري ومن جميع الأراضي العربية المحتلة. ونطالب بوقف التدخل الأجنبي في سورية والاحترام الكامل لسيادتها وسلامتها الإقليمية، مع دعمنا للسعي إلى إيجاد حل سلمي وتفاوضي للوضع المفروض على تلك الدولة العربية الشقيقة. ونكرر تأكيد دعمنا لخطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران ولحق الدول غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونكرر إدانتنا للانسحاب الانفرادي للولايات المتحدة من ذلك الاتفاق. ونطالب بالإنهاء الفوري وغير المشروط للتدابير القسرية الانفرادية غير القانونية التي فرضتها الولايات المتحدة على دول ذات سيادة في الشرق الأوسط.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد موساييف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز البالغ عددها ١٢٠ دولة.

في البداية، أود أن أهنئ غابون على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر، وأن أعرب عن تقدير الحركة للفرصة التي أتيحت لها لعرض موقفها بشأن قضية فلسطين.

وخلال الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز المعقود في ٢١ أيلول/سبتمبر على هامش الأسبوع الرفيع المستوى من الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، اعتمد الوزراء إعلانا سياسيا شدد في جملة أمور على أن الحل العادل والدائم والسلمي لقضية فلسطين من جميع جوانبها، استنادا إلى المعايير المعتمدة دوليا والمكرسة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، يجب أن يظل أولوية في جدول أعمال الحركة ومسؤولية دائمة تقع على عاتق الأمم المتحدة إلى أن يتم حلها بشكل مرض وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، أكدت الدول الأعضاء في الحركة مرة أخرى أن الظلم التاريخي المستمر، وفي صميمه الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ ٥٥ عاما للأرض الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. وبينما لا يزال الشعب الفلسطيني محروما من حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والاستقلال، فإن الشلل الدولي الذي طال أمده بشأن هذه المسألة لا يغتفر، وكذلك الحجج الواهية بأن المسألة مستعصية على الحل أو أن السلام غير ممكن في هذا الوقت.

إن توافق الآراء على الصعيد الدولي بشأن إيجاد حل عادل أمر ثابت وواضح، وهناك وفرة من الأدوات السياسية والدبلوماسية المتعددة الأطراف لتعزيز التوصل إلى تسوية سلمية وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن نستخدمها بمسؤولية وعلى وجه السرعة. ونحن في حركة عدم الانحياز على استعداد للقيام بذلك، ونحث مجلس الأمن على التصرف فورا للاضطلاع بمسؤولياته في ذلك الصدد. ويجب على مجلس الأمن أن يفي بواجبه المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة بصون السلام والأمن الدوليين ويعمل على تنفيذ قراراته. ولا يمكن أن تكون قضية فلسطين استثناء للقانون الدولي أو لسلطة مجلس الأمن. وعلى وجه الخصوص، لا تزال الحركة تشعر بقلق عميق إزاء عدم تمكن المجلس

لفترة طويلة جدا من الوفاء بولايته بشأن هذه المسألة الهامة، بسبب استخدام حق النقض من جانب عضو دائم واحد. ويدعو أعضاء الحركة مجلس الأمن إلى التغلب على الشلل الذي أصابه بشأن القضية الفلسطينية بالوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بالتوصل إلى حل عادل وسلمي لهذا النزاع والظلم المأساوي اللذين طال أمدهما. ولن يفتح ذلك عهدا جديدا للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي والمنطقة فحسب، بل سيعيد المصداقية إلى هذا الجهاز ونظامنا الدولي قاطبة.

وفي ذلك الصدد، لا تزال حركة عدم الانحياز تعتقد أن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يوفر الطريق الأكثر فعالية وجدوى نحو السلام. فهذا القرار يحدد المتطلبات والمعايير الأساسية لتحقيق نتيجة عادلة من خلال حل الدولتين، على أساس خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، وفقا لمرجعيات السلام الطويلة الأمد التي أقرها المجتمع الدولي، وهي قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. كما يكفل هذا القرار إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير، واستقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، إلى جانب التوصل إلى حل مشترك لمحنة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

ولذلك، تكرر حركة عدم الانحياز دعوتها إلى الاحترام الكامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والتنفيذ الفعال لأحكامه والتزاماته، ولا سيما من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، ويشمل ذلك التزامات الدول فيما يتعلق بالتمييز، وهي مسألة أساسية لكفالة المساءلة.

وتؤكد الحركة أيضا ضرورة تكثيف الجهود الدبلوماسية الدولية والإقليمية الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ والتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل، كما دعا القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)؛ وتدعو الحركة مجلس الأمن إلى دراسة جميع السبل والوسائل العملية على سبيل الاستعجال لكفالة تنفيذه، كما تعهد بذلك. وبالمثل، تواصل الدول الأعضاء في الحركة الدعوة إلى الاحترام الكامل لجميع القرارات الأخرى ذات الصلة وتنفيذها، بما في ذلك ما يتعلق بالوقف الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية ووضع القدس الشرقية المحتلة.

من شأن احترام قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي أن يهيئ في ذاته الظروف اللازمة لتهدئة الحالة المتقلبة على أرض الواقع، التي اتسمت بتصاعد العنف، ولا سيما عنف المستوطنين وإرهابهم، وأدت إلى خسائر أكثر مأساوية في الأرواح بين المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وسيهيئ أيضا الظروف اللازمة لإنهاء الاحتلال في نهاية المطاف – وهي مسألة ملحة من أجل إيجاد حل عادل للنزاع من جميع جوانبه وجعل السلام والأمن بين الفلسطينيين والإسرائيليين حقيقة لصالح الشعبين والمنطقة والمجتمع الدولي بأسره.

ويتحتم اتخاذ إجراء فوري للمساعدة على تخفيف حدة الحالة المتفجرة على أرض الواقع. ويجب أن يشمل ذلك وقف جميع التدابير الانفرادية وغير القانونية التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إن الأعمال التي تنتهك قرارات مجلس الأمن، بما فيها انتهاكات الوضع التاريخي والقانوني الراهن للقدس والأماكن المقدسة فيها هي أعمال استفزازية وخطيرة، وتدمر آفاق السلام، ولا ينبغي لأي كان أن يدعمها أو أن يحتفي بها.

وفي ذلك الصدد، نكرر الدعوة إلى الاحترام الكامل للوضع التاريخي والقانوني الراهن للقدس والوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية في المدينة، فضلا عن حماية حرمتها. وفي هذا السياق، تشدد الحركة على أن مديرية "المسجد الأقصى المبارك وشؤون القدس" الأردنية هي الجهة الوحيدة المخولة بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني الدولي بإدارة جميع شؤون المسجد الأقصى، بكامل مساحته البالغة ١٤٤ ٠٠٠ مترا مربعا. تؤكد الحركة أيضا أن الحفاظ على الهدوء الشامل يتطلب من إسرائيل احترام الوضع القانوني والتاريخي الراهن للمسجد الأقصى/الحرم الشريف، وإيجاد أفق سياسي حقيقي يضمن الوفاء بجميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق على أساس حل الدولتين.

وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة أيضا على الدور المهم لنداء القدس الذي وقع عليه في الرباط في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٩ جلالة الملك محمد السادس، عاهل المغرب، وقداسة البابا فرانسيس، للتشديد على الدور المهم للقدس بوصفها مدينة تسامح واحترام متبادل بين أصحاب الديانات السماوية الثلاث وضرورة المحافظة على خصوصياتها ومعالمها كمدينة للتعايش السلمي؛ وترحب الحركة بذلك النداء.

وتكرر الحركة رفضها للضم المزعوم من جانب إسرائيل للقدس الشرقية المحتلة، وتشدد على وجوب الإدانة القاطعة للتهديدات المستمرة بالضم من جانب المسؤولين الإسرائيليين، وتواصل الأنشطة الاستيطانية، والتشريد القسري للأسر الفلسطينية من منازلها وأراضيها. وأي إجراءات تُتخذ في هذا الصدد يجب رفضها على الفور باعتبارها لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني، ويجب الرد عليها بتدابير صارمة للمساءلة عن هذه الانتهاكات الخطيرة، بما في ذلك التدابير المضادة القانونية.

وفيما يتعلق بقطاع غزة، لا تزال الحالة تشكل شاغلا كبيرا للحركة، ولا سيما الحالة الإنسانية الخطيرة. وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا دعوتها إلى الرفع الكامل للحصار الإسرائيلي غير القانوني، الذي لا يزال يفرض معاناة إنسانية واجتماعية واقتصادية يعجز عنها الوصف على أكثر من مليونين من الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين في غزة. ويجب معالجة الأزمة معالجةً شاملة وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وفي سياق الدعوات الصريحة والمسؤولية الرئيسية عن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الأجنبي غير المشروع والعدواني للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، منذ عام ١٩٦٧.

ونظرا لعدم وجود حل عادل، تكرر الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز دعوتها إلى مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة للشعب الفلسطيني، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون. ولذلك، تؤكد الحركة من جديد الأهمية المستمرة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية، في التخفيف من محنتهم، وتدعو التأييد الكامل لتمديد ولاية الأونروا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٦، دون الإخلال بأحكام الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

وفي ضوء استمرار أوجه العجز المالي، تحث الحركة المجتمع الدولي على تزويد الأونروا بتمويل كاف ويمكن التنبؤ به، بما في ذلك من خلال تعزيز الدعم المقدم من الميزانية العادية للأمم المتحدة، على النحو الذي أوصى به الأمين العام، بغية ضمان استمرارية جميع برامجها الإنمائية الإنسانية التي لا غنى عنها وتقديم مساهمة كبيرة في الاستقرار الإقليمي.

وبما أن إسرائيل قد تخلت بوضوح عن التزاماتها بحماية السكان المدنيين الفلسطينيين بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال على النحو المنصوص عليه في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، فإن الحركة تكرر أيضا دعوتها الطويلة الأمد إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. وهذا أمر ملح من أجل التخفيف من وطأة انعدام الأمن التي يعانيها السكان تحت الاحتلال ومنع وقوع المزيد من الخسائر في أرواح الأبرياء. وعدم القيام بذلك لن يؤدي إلا إلى المزيد من التصعيد ومأساة فقدان المزيد من أرواح المدنيين، كما نشهد الآن في هذا الوقت الحرج.

وفي هذا الصدد، تكرر الحركة الإعراب عن قلقها البالغ إزاء انعدام المساءلة عن جميع الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي قد يرقى الكثير منها إلى جرائم حرب. ويجب على إسرائيل أن تمتثل للقانون الدولي، وأن تخضع للمساءلة إذا واصلت ازدراءها الصارخ لهذا الجهاز والتزاماتها القانونية الدولية. فغياب العدالة لا يؤدي إلا إلى زيادة الإفلات من العقاب الذي يفضي إلى تكرار الجرائم ويزعزع استقرار الحالة في الميدان مما يزيد من تقليص احتمالات السلام.

ولذلك، لا تزال الدول الأعضاء في الحركة تدعو إلى اتخاذ إجراءات على الصعيد الدولي، لا سيما من قبل مجلس الأمن لكفالة وقف الانتهاكات المنظمة التي ترتكبها إسرائيل ضد السكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين لاحتلالها ومساءلة مرتكبيها.

وفيما يتعلق بالحالة في الجولان السوري المحتل، تؤكد الحركة من جديد على أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مثل قرارها غير القانوني المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ الذي يرمي إلى تغيير الوضع القانوني والمادي والديموغرافي والهيكل المؤسسي هناك، فضلاً عن التدابير الإسرائيلية لتطبيق ولايتها وإدارتها فيه، لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني. وفي هذا الصدد، وتماشيا مع الموقف المبدئي لحركة عدم الانحياز، تطالب الحركة مرة أخرى بأن تلتزم إسرائيل بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وتنسحب انسحابا كاملا من الجولان السوري المحتل إلى حدود خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وفقا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وبالإضافة إلى ذلك، تكرر الحركة إدانتها للإعلان الانفرادي والتعسفي الصادر عن الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الاعتراف بمرتفعات الجولان كجزء من إسرائيل.

وعلاوة على ذلك، تشدد الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز على ضرورة أن تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية، بما فيها مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء الشمالي من قرية الغجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وفي الختام، تغتنم الحركة هذه الفرصة لتكرر دعوتها للمجتمع الدولي إلى العمل الجماعي وعلى نحو مسؤول لدعم القانون الدولي وبذل وتكثيف كافة الجهود اللازمة لدعم القضية الفلسطينية العادلة، التي يتمثل هدفها النهائي في وضع حد لهذا الظلم التاريخي والخطير. وتؤكد الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز من جديد التزامها بتشجيع إيجاد حل عادل ودائم وشامل وسلمي لقضية فلسطين من جميع جوانبها، بما في ذلك محنة اللاجئين الفلسطينيين، وتؤكد مرة أخرى دعمها للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل تحقيق العدالة وإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك تقرير المصير والحرية والاستقلال في دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بروني دار السلام.

السيدة سليمان (بروني دار السلام) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئ غابون على رئاستها لمجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر وأن أشكر السيد تور وينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية الوافية صباح اليوم.

إن قضية فلسطين قديمة قدم الأمم المتحدة نفسها. ويجب عدم تجاهل معاناة ونضال الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال لأكثر من سبعة عقود. وعلى الرغم من المناقشات التي لا تعد ولا تحصى التي أجريت والقرارات العديدة التي اتخذت، لا تزال قضية فلسطين دون حل. ولم تكن الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي مثمرة بالقدر المنشود، ولم يتسن تحقيق حل الدولتين.

وكما أُبلغت الجمعية العامة، لم تستأنف عملية السلام في الشرق الأوسط، ولم تهيئ المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط فرصا للتفاوض بين الطرفين المعنيين في العام الماضي. وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة اهتمامه وجهوده لضمان استمرار معالجة حقوق الفلسطينيين وحرياتهم، بما في ذلك في الأمم المتحدة، بأولوية قصوى.

وكما رأينا في السنوات القليلة الماضية، واجه العالم تحديا تلو الآخر، من مكافحة الوباء وآثاره، إلى الصراعات الجيوسياسية وآثار تغير المناخ المفضية إلى انعدام الأمن في مجالي الطاقة والغذاء. وقد أثرت تلك التحديات كثيرا على أشد الفئات ضعفا وتعرضا للخطر، مما أثر سلبا على بلدان تشهد صراعات مثل فلسطين على وجه الخصوص. ولذلك، من الأهمية بمكان بالنسبة لنا كفالة أن تظل الحالة الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في صدارة جدول أعمال الأمم المتحدة.

وتشعر بروني دار السلام بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية وتصاعد عدم الاستقرار في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وما زلنا نشهد أعمال عنف مستمرة من جانب السلطة القائمة

بالاحتلال أسفرت عن خسائر في الأرواح البريئة، بما في ذلك الأطفال. ونكرر إدانتنا بأشد العبارات للانتهاكات الصارخة المتكررة لحقوق الإنسان الفلسطيني وكرامته، فضلا عن استمرار الأعمال المؤسفة التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال والتي تتعارض مع القانون الدولي والقرارات التي اتخذها المجلس.

ويجب على المجتمع الدولي أن يظل حازما في الحفاظ على التزاماته، بما في ذلك دعم حل الدولتين نحو تحقيق دولة فلسطين المستقلة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وفيما يتعلق بذلك المسعى، تعرب بروني دار السلام عن قلقها البالغ إزاء أي تغيير في الوضع القائم للقدس. ونضم صوتنا إلى صوت المجتمع الدولي في دعوة السلطة القائمة بالاحتلال إلى وقف جميع أشكال العدوان والفظائع والممارسات غير العادلة ضد الفلسطينيين.

وتؤكد بروني دار السلام مجددا دعمها الكامل لجميع الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن الشاملين والدائمين في الشرق الأوسط، وفقا لسيادة القانون، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ولأكثر من نصف القرن، أعاق الاحتلال الأجنبي بشكل كبير قدرة الفلسطينيين على ممارسة حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم، ومنها الحصول على التعليم، ومنعهم من تحقيق كامل إمكاناتهم في الإسهام في التنمية العالمية. ومع وصولنا إلى منتصف الطريق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي ألا ننسى مدى اتساع الفجوة الإنمائية بين بقيتنا وفلسطين. وفلسطين تستحق نفس الفرص التي نتمتع بها جميعا في أسرة الأمم هذه، سعيا إلى مستقبل أفضل لشعبها.

وفي هذا الصدد، تؤيد بروني دار السلام الجهود الرامية إلى تعزيز عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة كخطوة نحو إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.